Al-maqāsid al-alīya fī al-ḥikmat al-yamānīya.

Contributors

Ibn Abi al-Alā al-kamrah Alī Naqī

Persistent URL

https://wellcomecollection.org/works/t9bufg2f

License and attribution

You have permission to make copies of this work under a Creative Commons, Attribution license.

This licence permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited. See the Legal Code for further information.

Image source should be attributed as specified in the full catalogue record. If no source is given the image should be attributed to Wellcome Collection.

Wellcome Collection
183 Euston Road
London NW1 2BE UK
T +44 (0)20 7611 8722
E library@wellcomecollection.org
https://wellcomecollection.org

مقاصد العارفين في الحكمة اليمانية

Sorbonne 784

WMS. OR 263

CWT

للعبد الاقل مهدي بن الشيخ اسد الله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون ولا يحصي نعماءه العادون ولا يؤدي
حقه المجتهدون والصلوة على رسوله نبي الرحمة وامام الائمة وسراج الامة
وآله مصابيح الظلم وعصم الامم وبهى العالمين مصلوة يليق بشانهم
اما بعد فيقول الفقير الى الله الغني ابن ابي العلا الكره عفي
لما رايت كثرة تعارك الاراء وتصادم الاهواء وكثرة ميل
القدماء والمتاخرين والمعاصرين الى القول بقدم العالم وعثتهم عن
الحق وركونهم الى الباطل بما رواه قوة منسك الحكماء وضعف ما ذكره
المتكلمون بسطت القول في المقصد الثاني من كتابي الموسوم بالمقاصد
العالية في الحكمة الالهية المصنفة فيما تقرر عندي وليلة ووضحت لي سبيله من المطابق
عليه العقل الجلي والنقل القطعي من علم اصول العقايد والفقه وبذا المقصد في
تحقيق هذه المسئلة ثم رايت ان اقرر هذه المسئلة من الكتاب واجعله
رسالة منفردة تسهيلا للاخذين وجلالة لنفعه لطلاب اليقين ولعظم
الفايدة للمسترشدين واعلموا اني وان لم ابلغ درجة التصنيف ولم اتصل

للكلامي مرتبة التحسين والتزييف ولكن من نظر فيه بعين الرضا يجد فيها
اشارات الى فوايد وتلويحات الى زوايد خلت عنها الكتب والبزر
استعضت بجملة في المشهد المطهر المقدس الرضوي على مشرفه صلوات الله
وسلامه بركة هذا المشهد الشريف فلينظر الناظر بعين الانصاف ثم
الانكار او الاعتراف فعين الرضا من كل عيب كليلة فاقول اعلم
ان هذه المسئلة من المداحض عامضة الاخذ بحجب العقل حتى قال ارسطو
والشيخ انها جديرة بالطرق لغة ان الحجج البرهانية على طرفيها وقال الشيخ
بعد ذكر بعض ادلة القدم لو اخذت الغطاء بيدك ربما صار برهانيا لكنها واضحة
المسلك بحسب القتل فان الايات الكريمة متظافرة والاخبار المعصومية
متواترة واردة بعبارات متقنة وامثلة مختلفة بحيث تفيد الجزم القطعي
بالمراد مشتملة على بيانات شافية وادلة حدسية على الحدوث لا يعتريها
شك ولا يتعارضها ريب حتى قال بعضهم انها ضرورية في جميع الاديان
قال السيد لانا ما وجدنا في القسات ان عليها اجماع جميع الانبياء والاوصياء
وقال صاحب الملل والنحل في كتاب نهاية الاقدام وصحة الحق الطريق طالب
نزاله مذهب اهل الحق من الملل كلها ان العالم محدث مخلوق لاول احدثه

الباري تعالى وابدعه بعد ان لم يكن كان الله ولم يكن معه شئ ووافقهم على
ذلك جمع من اساطين الحكمة وقدماء الفلاسفة مثل ثاليس وانكساغورس
وانكسامانس من اهل ملطية ومثل فيثاغورس وانباذقلس وسقراط وافلاطن
من اهل اثينية ويونان وجماعة من الشعراء والاوايل والنساك واتباعهم
القول بتقدم العالم وازلية الحركات بعد اثبات الصانع والقول بالعلة
الاولى انما ظهر بعد ارسطاطاليس لانه خالف القدماء صريحا وابطل هذه
المقالة على قياسات ظنها حجة وبرهانا وصرح القول فيه من كان تلامذة
مثل اسكندر افرودوسي واساثامسطيوس وفرفوريوس وصنف بروقلس
المنتسب الى افلاطون في هذه المسئلة كتابا اورد فيه هذه الشبهة وقال السيد الداماد
تغمده الله تعالى بغفرانه من التعقل الذايع الصيت المتواتر ان افلاطن والسته الباقون
من الاساطين وغيرهم من القدماء حدوث عالمي الامر والخلق بجميع اجزائه
وارسطو وتلامذته على قدمه ما قول في هذا النقل قلت فاذا القول بقدم النفوس
والبعد المجرد عن افلاطون مشهور وكان مذهب افلاطون حدوث الزمانيات
قال الصدوق القول بتقديم غير الله عز وجل كفر بالاجماع وقال السيد الداماد
في القبسات القول بقدم العالم نوع شرك في موضع آخر ازاح الحاد ويؤيده ما

عن مولانا امير المؤمنين عليه السلام في بعض خطبه لو كان قديما لكان الها ثانيا
يوافقها كثير سنة كرا شاء الله ولو ثبت انه من ضروريات الدين يلزم كفر الجاهل
بمن جهة انه انكار ضروري من ضروريات الدين ايضا وبين المطلب المقدم
ومطالب **المقدمة** ففي بيان معنى القدم والحدوث وما يتعلق به المشهور
ان للحدوث معنيين فالمستفاد من كلام الشيخ ان معنى الحدوث المسبوقية
بالعدم اما بالذات لا بالزمان وهو الحدوث الذاتي واما بالزمان
وهو الحدوث الزماني وهو المتبادر من لفظ الحدوث فان المتبادر من
اطلاق الحدوث انه لم يكن موجودا فوجد والمراد بالمسبوقية المذكورة
في التقسيم بايهما المسبوقية بالذات والزمان وبشكل التقسيم بان التقدم
بالذات مخصوص عندهم بالتقدم بالعلية فتقدم العدم بالعلية على الوجود
اجماع للنقيضين وقال المحقق الطوسي طاب ثراه الحدوث هو المسبوقية
بالغير وذلك الغير ان كان هو العلة فهو الحدوث الذاتي وان كان
عدما فهو الحدوث الزماني واعلم ان الحدوث الذاتي بهذا المعنى مستعمل
في بعض الاخبار وذكر محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله في باب حدوث
العالم من الكافي الاخبار الدالة على اثبات الصانع للعالم واحتياج العالم

الى علة موجدة ولا يخفى ان الاشكال الوارد على التقسيم الاول يتوجه
على هذا التقسيم ايضا لان ذات المعلول يصدق عليها انها ليست
بموجودة في مرتبة ذات العلة بالقيود المعتبرة في التناقض الحقيقي ثم
وجد المعلول بعد ذلك السلب وذلك لوجوب تقدم وجود العلة على
وجود المعلول ولا يتصور في تقدم سلب وجود المعلول على وجود الا التقدم
الذاتي المنحصر في التقدم بالعلية فيعود الاشكال ولا يمكن دفعه بمنع صدق
سلب وجود المعلول في مرتبة وجود العلة بناء على ما تقرر عندهم من جواز
ارتفاع النقيضين في المرتبة لان مآل هذا التجويز الى ارتفاع الاخص
من النقيض الحقيقي وارتفاع النقيضين الحقيقيين كما هو المفروض فيما
نحن فيه محال مطلقا بالبديهة الاولية لا يجوزه عاقل كما نبهنا من الحواشي
التجريدية نعم يمكن ان يقال بهذا الاشكال على وجوب تقدم العلة على
المعلول ووجوب عدم المعلول في مرتبة وجود العلة ولا اختصاص لهذا
التقسيم والتحقيق ان سلب الوجود في مرتبة انما ينافي الوجود في تلك المرتبة
ولا ينافي الوجود في سائر المراتب الا ترى ان عدم الزيد في يوم الجمعة مثلا
وجوده في ذلك اليوم ولا ينافي وجوده في يوم السبت وفي سائر الايام بل

قد يجامعه واما توجيه وجوب تقدم عدم المعلول على وجوده فهو ان تاثير
العلة متوقف على هذا السلب لتاثير العلة فيما هو موجود في مرتبة وجوده والا
يمكن ان يصل الوجود من العلة الاعلى بما هو معدوم في مرتبة العلة في الواقع
متاخر عنها ويستحيل تاثير العلة في الخارج مثلا في شيء يكون موجودا في الخارج في
مرتبة وجود تلك العلة بديهة ولا يخفى التقدم في العقل كما ذهب اليه المتاخرون
سيما اذا كان العلة واجب الوجود نعم العقل يحكم بانه وجد فوجد وما ان المعلول
ليس بموجود فوجد والحكوم عليه والحكم كلاهما في سائر الاحكام والقضايا المأخوذ في
اذا كان العلة في الخارج او في تلك الامران كانت العلية فيهم فاعلم ان العلة
والمعلول اذا كان كليهما زمانيين كحركة اليد وحركة المفتاح فتصوير التخلف التقدم
يحتاج الى لطف قريحة شديد تامل جعل بعضهم رجع هذا التقدم الى الاحدية وهو
ايضا منظور فيه كما لا يخفى على الفطن قال الشيخ في الشفاء والاشارات انك
تعلم ان حال الشيء الذي يشتق باعتبار ذاته قبل حاله من غيره قبلية بالذات
وكل موجود عن غيره يستحق العدم لو انفرد ولا يكون له وجود لو انفرد بل انما
يكون له الوجود عن غيره فانه لا يكون له وجود قبل ان يكون له وجود وهو
الحرف الذاتي وقال فارابي في النصوص العلة المعلول لما عن ذاتها ان ليست

ولما عن غيرها ان توجد والامر الذى عن الذات قبل الامر الذى ليست
عن الذات فالمراد ان لا توجد قبل ان توجد فهى محدثة لا بزمان وصرح
صاحب المطارحات والفخر الرازى بهذا المعنى الا انهما بدلا الا وجود
بلا استحقاق الوجود والمتاخرين فى هذا المقام وفى توجيهه الكلام بمباحثات
طويلة وتوجيهات ضعيفة طويتها مخافة التطويل تفريع مقدمة اذا
ظهر وجوب تقدم عدم المعلول على وجوده وكذا التقدم وجود العلة وليس
التقدم فى الزمن كما توهم بعضهم بل العقل يحكم بالتقدم فى الواقع ونفس
الامر حكما واقعا صحيحا والعلة والمعلول متقارنان فى الزمان وليس
متقدما عليه فى الزمان فتدبر بان التقدم فى اى ظرف وكيف يتقدم فصل
اثبت السيد الامارح قسما ثالثا للحدوث وهو الحدوث الدهرى
قال فى تلخيص كلام نقلا من الشيخ فى الشفا والتعليقات ان انحاء العدم للممكن
ثلثة الاول العدم الذى هو الليس المطلق فى مرتبة الذات وهو لكل ممكن
موجود حين وجوده الثانى العدم المتكمم وهو لكل حادث زمانى قبل
زمان وجوده الثالث العدم الصريح الدهرى قبل الوجود قبلية غير
متكممة وليس شئ من المعنيين الاولين هو العدم المقابل للوجود اما المعنى الاول

فلانه

فلانه يجامع الوجود فى الواقع ويسبقه بحسب الذات بسبقا ذاتيا واما المعنى
الثانى فلانه ممايز لزمان الوجود ومن شرايط التناقض فى القضايا وحدة
الزمان فاذن انما المقابل للوجود العدم الصريح الذى لا يتصور فيه حدوث حدوثا
يتميز فيه حال واحد اذا تقرر ذلك ظهر لك ان للحدوث معانى ثلثة الاول
الحدوث الذاتى والثانى الحدوث الزمانى والثالث كون الوجود بعد
العدم الصريح العرى المجامع للوجود بعديه انفكاكية غير متكممة واحق ما يسمى بالحدوث
الدهرى وكان توصيف العدم بالصريح اى النافى للوجود للاحتراز عن
العدم المأخوذ فى الحدوث الذاتى فان هذا العدم عند غير منافى للوجود
وليس مساوقا بل مخلوطا بالوجود ولهذا ايضا قد عبر عنه فى بعض المواضع بالعدم
المساوق اى الخالص الغير المخلوط بالوجود لعل قوله بعديه انفكاكية ايضا للاحتراز
عن العدم المأخوذ فى الحدوث الذاتى لزيادة التوضيح فان الوجود هناك
بعد العدم بالذات لكنه لا ينفك عنه بل يقارنه وقوله غير متكممة احترازا عن
العدم فى الزمان ولعل ما فيه التقدم عنده فى هذا التقدم بالعلية بحكم ان ما فيه
التقدم للسبق الزمانى هو الزمان نفسه وفى المكانى نفسه ولا يخفى ان العدم فى
التقدم الذاتى يتقيد بما يقيس الى الذات ولهذا لا يضاف الوجود اذ يعتبر فى

النقيض وحده الجدة والاضافة وفوة العدم الدهري مطلق ولذا نيا فيه تتمه
واذ تبين معنى الحدوث فبازاءه القدم فالقدم الذاتي هو كون الوجود لا بسبقه
العدم والقوة والبطلان بالذات والقدم الزماني كون الموجود الزماني مستمر
الحصول في ادوار الزمان كلها لا يكون لوجوده بدء واول زماني والقدم الدهري
يعبر عنه بالازلية السرمدية هو كون الوجود الحاصل بالفعل غير مسبوق بالعدم الصريح
في متن الدهر بل ازلي الحصول في حاق الواقع هكذا في القبسات فصل
في نقل عبارات القائلين بالقدم حتى يظهر حقيقة مذهبهم في ذلك فقال اطاراي
في كتاب الجمع بين الرامن عن ارسطوانه قال في كتاب السماء والعالم
ان الكل ليس بحدوث زماني وقال الشيخ في التعليقات تعليق ان فرخنا
مبدأ الخلق العالم على ما يقول المعتزلة لزم منه محال ثم الزم عليهم المحال الذي زعم وقال
في الشفا بعد نظم الحجة فقد وضح صدقها قد ناه من وجود حركة لا بدء لها في الزمان
انما البدء لها من جهة الخالق وقال في النجاة ان المحال الذي يلزمهم ان
يفرضوا وقتا قبل وقت بلا نهاية وزمانا ممتدا بلا نهاية وهو بيان
جدلي اذا استقصى قاد الى البرهان وقال نحوه في كتاب المبدء والمعاد
ومقتضى كلامه انه يصير عدم تناهي الزمان برهانيا بعد الاستقصاء وقال في

رسالة المعوان في هذه المسئلة هذه رسالة علقتها فيما تقرر عندي من الحكمة في
حج المثبتين للماضي مبدأ زمانيا وبيان تحليلها الى قياسات بصورة وبمادة
مقدماتها فاخر اثبت اللاتناهي في طرف الماضي ثم اراءه في طبيعيات الشفا
مسايرة في الرسالة وحقق ان الزمان والحركة موجودان على جهة الاتصال
في الماضي والمستقبل وان اللانهاية في عدد الدورات والعدودات السابقة
في جهة الماضي انما مرجعها الى اللانهاية اللاتقيفية دون اللانهاية العددية
بالفعل وبين في الاشارات عدم تناهي الزمان والحركات والمعدات
في طرف الماضي في ضمن اشارات وتنبيهات طويلة وشرح المحقق الطوسي
الشرح وفحوى الحصل ان مذهب القائلين بالقدم نهاوان مذهبهم دوام وجود
بعض الموجودات وسرمديته الزمان وسمى الشيخ القائلين بالحدوث بالمطلقة
لقولهم بانه لا يفيض من الله عز وجل قبل حدوث العالم شئ وهو تعطيل وظن
بعض المتاخرين ان هذا الاقوال منهم على سبيل الجدل مع المتكلم وهو في
غاية البعد سيما عن كلام النجاة ورسالة المبدء والمعاد فانه صرح بانه يصير
برهانيا بعد قال المحقق الدواني نقل عن جالينوس التوقف في هذه المسئلة ولذلك
لم يعد من الفلاسفة المتوقفة فيما هو من الاصول المحكمة عندهم فصل المحقق في هذه المسئلة

على ما دل عليه العقل والنقل الصريح المتواتر ان الزمان والحركات وسلسلة الحوادث
كلها متناهية من طرف الماضي وان جميع الممكنات ينتهي في جهة الماضي
الى العدم المطلق ولا شيء تحت الامتداد فيه ولا حكم ولا لا امتداد ولا تدريج
ولا قار به ولا سيلان وقبل ابتداء الموجودات لا شيء الا الواحد القهار وقولنا
ينتهي الموجودات الى عدم مطلق وكذا قولنا قبل ابتداء الموجودات لا شيء محض
من صدق العبارة ولا يتصور التقييد والا انتهى الى العدم حقيقة ونظير تناهي الزمان
واللامتناهي الغير القار تناهي المكان والابعاد القارة فان الابعاد القارة
والاجسام ينتهي الى العدم المطلق للابعاد والجسمانيات ولا يتصور وراء اخر
الاجسام بعد الانفصال بعد موجود ولا موهوم حتى انه لو امد احد يده فيه
لا يتحرك يده ولا يلاقي فيه لا لوجود جسم لا يمكن خرقه ولا لصادم يمنعه بل للعدم
المطلق للبعد والخلاء وقد روى عن الصادق عليه السلام انه قال بعد عدم اجسام
العالم ولا وراء ذلك سعة ولا صقع ولا شيء تتوهم ثم جبر اخر عنه عليه السلم بعد
عدم الاجسام ان الراوي قال قلت فعلى اي شيء الزماني فقال يتهادى عند ذلك
صل علم اعلا فكذا الحال في انقطاع الزمان وجميع الموجودات في بحر الماضي
لا يتصور امتداد اصلا لا موجود كما زعمه الحكماء ولا موهوم كما توهمه المتكلمون

فلا يمكن

فلا يمكن فيه حركات كما استدل به الحكماء على عدم تناهي الزمان بل لا شيء
مطلق وعدم حرف وما الف الناس بالابعاد القارة وجسم مخلوق جسم تتصور
عدمه عند بعض المتكلمين وذهب الى الابعاد الموهومة الغير المتناهية وقال
بالخلاء وكذا الماشاهد وامر موجود قبل موجود وزمان قبل زمان صعب عليهم تصور
الشيء المحض فذهب طائفة من الحكماء الى تناهي الزمان الموجود وطائفة
من المتكلمين الى تناهي الزمان الموهوم ولكن تصور اللازمان المطلق اصعب
من تصور اللامكان ويحتاج الى تلطيف قريحة اكثر

المطلب الاول

فيه بحثان **البحث الاول** في انه تعالى ليس بزماني اي ليس لوجوده تعالى
امتداد او زماني اصلا **فصل** في ذكر الاخبار الدالة على ان تعالى ليس بزماني
فنها ما رواه في كتاب التوحيد عن ابي عبد الله عليه السلم قال ان الله تبارك
وتعالى لا يوصف بزمان ولا مكان ولا حركة ولا انتقال ولا سكون
بل هو خالق الزمان والمكان والحركة والسكون تعالى عما يقول الظالمون
علوا كبيرا وفيه ايضا عن ابي ابرهيم موسى عليه السلم انه قال ان الله تبارك وتعالى
لم يزل بلا زمان ولا مكان وهو الان على ما كان الخبر وفي خبر آخر عنه عليه السلم
ان لا يوصف بمكان ولا يحرى عليه زمان ومنها ما رواه في الكافي قال

جاء رجل الى ابى الحسن الرضا عليه السلم من وراء نهر بلخ فقال انى اسالك عن مسئلة
فان اجبتنى فيها بما عندى قلت يا ماشاء الله فقال ابو الحسن عليه السلم سل عما شئت فقال
اخبرنى عن ربك متى كان وعلى اى شئ كان اعتماده فقال ابو الحسن عليه السلم
ان الله تبارك وتعالى اين الاين بلا اين وكيف الكيف بلا كيف الخبر
اقول كانه نفى عليه السلم بقوله كيف الكيف بلا كيف المتى عن الله تعالى
وامثال هذا الخبر كثيرة جدا ومنها ما رواه فى الكافى وفى التوحيد باسانيد
عن النبى صلى الله عليه وآله انه قال لبعث اليهودى وقد سأله عليه السلم اين
ربك فى كل مكان ولا فى شئ من المكان بمحدود وقال وكيف هو قال
كيف اصف ربى بالكيف والكيف مخلوق والله لا يوصف بخلقه اقول
الزمان ايضا مخلوق لله تعالى فكيف يوصف بخلقه ومنها ما رواه عن امير
المؤمنين عليه السلم قال لراس الجالوت حين سأله ان ربك متى كان بلا
كيف كان فلم يزل بلا كم وبلا كيف كان ليس له قبل وهو قبل القبل بلا
قبل ولا غاية ولا منتهى لم تقطعه غاية وهو غاية كل غاية ومنتهى
ما رواه فى الكافى عن ابى عبد الله عليه السلم انه قال ان الله لا يوصف بكيف ولا
اين ولا حيث وكيف اصفه بالكيف وهو الذى كيف الكيف حتى صار كيف

فعرفت

فعرفت الكيف بما كيف لنا من الكيف ام كيف اصفه باين وهو الذى
اين الاين حتى صار اين فعرفت الاين بما اين لنا من الاين ام كيف اصفه
بحيث وهو الذى حيث الحيث حتى صار حيث فعرفت الحيث بما حيث لنا
من الحيث ومنها قول سيد الشهداء عليه السلم فى بعض الخطب الى ويعنه ليس عن
الدهر قدره اقول كان المراد ان قدمه تعالى ليس قدما زمانيا يتناهى من تقادير الزمان
دائما ومنها ما رواه فى الكافى والتوحيد ونهج البلاغة فى خطبة لمولانا امير المؤمنين
عليه السلم انه قال الذى ليس لوقته معدود ولا اجل ممدود ولا نعت محدود
وسبحان الذى ليس له اول مبتدأ ولا غاية منتهى ولا آخر ينقضى اقول قوله ولا اجل
ممدود يقتضى بظاهره ان تعالى امتداد ولبقاءه حتى يتعلق بقاؤه على الزمان او
يكفى اشتراك الزمانى عنه وفى خطبة اخرى رواها فى نهج البلاغة لم يسبق من حالا
فيكون اولا قبل ان يكون اخرا ويكون ظاهرا قبل ان يكون باطنا وفيه ايضا
فى خطبة اخرى على بالاموات الماضين كعلمه بالاحياء الباقين وعلمه بما فى
السموات كعلمه بما فى الارضين السفلى لا صحو الاوقات وفيه ايضا ما اختلف
عليه ليل فيختلف منه الحال ولا كان فيمكن فيجرى عليه الانتقال وفيه ايضا الذى
ليس لصفته حد محدود ولا نعت موجود ولا وقت معدود ولا اجل ممدود

ومنها ما رواه في التوحيد عن موسى بن جعفر عليه السلام ان الله لا يوصف
بزمان ولا بمكان وفيه ايضا من كلامه واحد لا من عدد دايم بلا
امد وفيه ايضا قال عليه السلام لم يتلف عليه حدث الليالي والايام وفي الخطب
المروية عنه عليه السلام ولا يزال وحدانيا ازليا قبل بدو الدهور وبعد صروف
الامور وفيها ايضا انه يعود بعد فناء الدنيا وحده لا شيء معه كما كان قبل
كذلك يكون بعد فنائها بلا وقت ولا مكان ولا حين ولا زمان وفيها
ايضا لا تحله الاشياء بحدان لم يكن متحرى عليه الصفات المحدثات ومنها ما رواه
الكافي عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام وقد سأل عن الاول والآخر
فقال الاول لا عن اول قبله ولا عن بدء سبقه وآخر لا عن نهاية كما يعقل
صفة المخلوقين ولكن قديم اول آخر لم يزل ولا يزول لم يحدث الاشياء فقول كان
قولا لآخر به دون العطف اشارة الى ان اولية عين اخريته فيدل على
نفي القدم الزماني والامتداد الكمي ومنها ما رواه في الكافي والتوحيد ونهج
البلاغة من كلامه عليه السلام اذ غلب لا تحتجبه الاماكن ولا تضمنه الاوقات ولا
تحده الصفات الى ان قال عليه السلام ففرق بين قبل وبعد ليعلم ان لا قبل
له ولا بعد شاهد بغرائزها ان لا غريزة له لغرائزها بحجة بتوقيتها ان لا وقت له

حجب بعضها من بعض ليعلم ان لا حجاب بينه وبين خلقه كان ربنا اذ لا مربوب
والها اذ لا مألوه وعالما اذ لا معلوم وسميعا اذ لا مسموع وفي خطبة اخرى
رواها في نهج البلاغة عن مولانا امير المؤمنين عليه السلام الاول الذي لم يكن له
قبل فيكون شيء قبله والآخر الذي ليس له بعد فيكون شيء بعده والرادع اناي
الابصار عن ان تنالا او تدركا ما اختلف عليه دهر فيختلف منه الحال وفي
خطبة اخرى لا تصحبه الاوقات ولا ترفده الادوات سبق الاوقات
كونه والعدم وجوده والابتداء ازله لا يجري عليه السكون والحركة وكيف يجري
عليه ما هو اجراه ويعود فيه ما هو ابداه ويحدث فيه ما هو احدثه اذن لتفاوتت
ذاته ولتجزء كنهه ولامتنع من الازل معناه ولكان له وراء اذ وجد الامام
ولالتمس التمام اذ لزمه النقصان لا تغير بحال ولا يتبدل في الاحوال ولا تبليه
الليالي والايام اقول وقد تقدم في الخطبة قوله كيف يجري عليه ما هو اجراه الى
آخره ومقتضاه ان الزمان ايضا مما هو اجراه واحدثه فكيف يجري عليه
تعالى كان الموجودات الخارجية في الاعتبار به كلها معلولات له تعالى لا يمكن
ان تجري عليه سبحانه ثم اقول بعض هذه الكلمات الشريفة مشتمل على ادلة
عقلية جديدة على المطلوب بما يفيد للطبايع السليمة القطع مع قطع النظر عن

صدورها عن المعصوم الصادق في اقواله وكذا افعاله كما نبه عليه في اول
حديثه وفي خطبة اخرى عليه السلام لا يتقدمه الزمان ولا يفرد له المدى ولا يقارن
من الاشياء بالتصاق ولم يسعد ابافتراق تعالى عما تحله الاعلون من صفات
الاقدار ونهايات الاقطار وفي خطبة اخرى لا صفة الاوقات وفيها ايضا
وكيف يجري عليه ما هو اجراه ويعود فيه ما هو ابداه ويحدث عليه ما هو احدثه
وفي اخرى لا يغيره وفي خطبة الصلوات الله عليه لا يشغله شان
ولا يغيره زمان ولا يحويه مكان ومنها ما رواه الصدوق في التوحيد وعيون
اخبار الرضا في خطبة للرضا صلوات الله عليه انه قال بعد كلام لا صفة الاوقات
ولا يحضره الاماكن ثم قال عليه السلام بعد كلام فرق بها بين قبل وبعد ليعلم ان
لا قبل له ولا بعد شاهده يغلبه وان لا غريزة لغريزة دالة بتفاوتها على
تفاوت لغاوتها لتجزة بتوقتها ان لا وقت لموقتها ثم ساق الكلام
الى ان قال ولا توقته متى ولا يشمله حين ولا يقارنه مع انا محد الاوقات انتهى
وتشير الاشارة الى نظائرها ثم قال فكل ما في الخلق لا يوجد في خالقه وكل ما يمكن فيه
يمتنع من صانعه ولا يجري عليه الحركة والسكون وكيف يجري عليه ما هو اجراه او يعود
فيه ما هو ابتداه اذن لتفاوتت ذاته ولتجزأ كنهه ولامتنع من الازل معناه

ولما كان للمارى معنى غير المبرؤ قد روى باسانيد كثيرة عنهم عليهم السلام في
قولهم ليس لاوليته قبل ولا قبل قبل ولا غاية ولا غاية هو ولا منتهى انقطعت عنه الغايات
وهو غاية كل غاية ونظائره حيث نفى عنه تعالى معنى القبلية التي ظاهرها
القبلية الزمانية وفي العلل الشرايع عن موسى بن جعفر عليه السلام في كلام طويل قال
عليه السلام ان الله لا يوصف بمكان ولا يجري عليه زمان وفي الكافي
والتوحيد عن ابي جعفر الباقر عليه السلام قال ربي تبارك وتعالى كان ولم يزل
حيا بلا كيف ولم يكن له كان ولا كان لكونه كيف وفي خطبة لمولانا امير
المؤمنين عليه السلام على ما رواه في نهج البلاغة وحتى قال الطبرسي انه يعود سبحانه
بعد فناء الدنيا وحده لا شيء معه كما كان قبل ابتدائها كذلك يكون بعد
فنائها بلا وقت ولا مكان ولا حين ولا زمان عدمت عند ذلك
الآجال والاوقات وزالت السنون والساعات فلا شيء الا الواحد
القهار راقول مفهوم هذا الكلام يدل على معية تعالى العالم عند وجود العالم
وظاهر المعية هي الزمانية الا انه معارض للمنقولات فلا عبرة به وفي التوحيد
من خطبة قول الذي لم يزل ولا يزال وحدانيا ازليا قبل بدوه الهوا قول
ظاهره ان ازليته تعالى ليست باعتبار الزمان بل قبل خلق الدهر والزمان

ايضا موصوف بالازلية تنبيه بذا بند مما ورد في هذا المطلب ولكن
بانه مايخالف ظاهرا مثل قوله تعالى كل يوم هو في شان وقوله خلق السموات
والارض في ستة ايام والامثال امن الاخبار مثل ما اطلق عليه سبحانه وتعالى
من الدوام والازلية والبقاء والسناء والترتيب والتعاقب في افعاله تعالى
الى غير ذلك فوجه التوفيق فيها اما بحمل ذاك على ضيق العبارة فان اهل اللغة
لا يفهون التجرد من الزمان ووضعوا الالفاظ للمعاني المتعارفة بينهم
واما تفهيم عامة الناس فان تصور التجرد عن الزمان صعب يحتاج الى لطيف
قريحة واما ان يكون من قبيل قوله تعالى وهو معكم اينما كنتم ويكون المعية مع
الزمان كالمعية مع المكان او اهل المكانيات اما ان يقال المنفي عنه تعالى
هو الزمان بالذات والمثبت هو الزمان بالعرض كما سبق من كلام السيد
الشريف في بيان معنى الصمد وفيه تامل والحق تقدسه تعالى عن الزمان مطلقا
سواء كان بالذات او بالعرض واما ان يكون من قبيل نفي الزمان
وانبات الثمرة كما في سايرالصفات فان الآلة مشفية وثمرة السمع
والبصر وغيرها ثابتة وكذا مبدأ اشتقاق الرحمة والغضب واللطف
وغيرها مشفية وثمراتها ثابتة فان الزمان منتفي عنه تعالى وثمرته ثابتة

توصيف

توصيف افعاله بما وصاف الزمانيات من التعاقب والترتيب ووقوعه
في اليوم دون امس الى غير ذلك اما في الافعال في نفسها وبالنسبة الينا
بلا تغير في ذاته تعالى وتجدد وتصرم بالنسبة اليه سبحانه وكون بعضها بالفعل وبعضها
بالقوة له تعالى ولا استبعاد فيه فان جميع الامور الالهية عجيب لا يمكن ان يدركه
الفكر المرامن خطر الوساوس ولا يخطر ببال ولا في الرويات خاطرة من
تقدير جلاله ولا يصل اليها ايدي البشر بالتفكير بل يرجع حائرة حسيرة ونهاية
علم الراسخين في العلم الاعتراف بالعجز عن ادراك حقيقتها وكيفيتها وقد بنينا
مستوفى في المقصد الاول والثاني فليرجع اليه ايده الله تعالى وتقدس امته اد وطول
يمكن انطباقه على الزمان حقيقة كبقاء المكانيات المنطبقة على قطعة من الزمان
بل الله تعالى فوق ما يصفه الواصفون وليس كمثله شئ ويؤيده بعض هذه الوجوه
ما رواه في الكافي في خطبة مولانا امير المؤمنين عليه السلام الموسومة بالوسيلة ورواه
الصدوق ايضا ومنها قوله عليه السلام ان قيل كان فعلى تاويل ازلية الوجود
وان قيل لم يزل فعلى تاويل نفي العدم وفي الكافي في خطبة عليه السلام ازلية ينتهي
كل ما وصف الافكار ورواه مروج لطامات العقول قد حسر كل ناقد ناقد الابصار
اقول لعل قوله ينتهي من تمام ضمائره والمجاول جمع مجول محل الجولان تكميل واعلم

ان عقل العقلاء ايضا في هذه المسئلة متعارضة فبعض اجلاء المحققين امت
للواجب زمان وقال انه امر موهوم انتزاعي تنتزعه من بقائه تعالى
واما اكثر العقلاء فذهبوا الى استحالة عروض الزمان ومتى للواجب تعالى وللمعقول
المجردة في الذات والفعل التي كمالاتها بالفعل ولا يمكن لها كمالا تتدرج
تدريجي ويرتسم بها ابدان يسري اليها متى بالعرض قال ارسطو في اثولوجيا ان
الذي يفعل الشئ بعد الشئ فلا محالة انه تحت الزمان وقال ايضا الشئ الكائن
بالفعل حتما يكون بالفعل المحض فعل فانما ينتظر الى ذاته فيفعل فعلا دفعة
وقال ايضا القيام هناك اي عند المبدء الاول دائم بلا زمان ماض
ولا ات وقال ايضا الشئ الزماني لا يكون الا في الزمان الذي وافق
ان يكون فيه فاما الفاعل الاول فقد كان لانه ليس هناك زمان فان
الشئ الملاقي في الزمان المستقبل قائم هناك فلا محالة انه هناك انما يكون
موجودا تاما كما سيكون في المستقبل فالاشياء اذن عند الباري جل ذكره
كاملة تامة زمانية كانت او غير زمانية وهي عنده دائما وكذلك كانت عنده
اولا كما تكون عنده اخيرا وقال الاشياء هناك دايم لا سبيل الى حال
واحد منها قال وينبغي لك ان تتفطن عن وهمك كل كون بزمان اذا كنت انما تر

ان تعلم كيف ابدعت الامات المحفوظة الدائمة الشريفة من المبدع الاول لانها انما
كونت منه بغير زمان ليس بينها وبين الفاعل حتى وسط البتة فكيف يكون كونها بزمان
وهي علة الزمان والاكوان الزمانية وعلة الزمان لا يكون تحت الزمان بل يكون
بنوع اعلى واوقع كنحو الظل من ذي الظل وقال ايضا يعني لسان قول المتصوف
يعني سيخ افلاطون ان تنظر الى لحظة فيتوهم عليه انه قال ان الباري خلق
الخلق في زمان فانما اضطر الاولون الى ذكر زمان في بدء الخلق لانهم
اردوا وصف كون الاشياء فاضطروا ان يخلوا الزمان في وصفهم
الكون وفي وصف الخليقة التي لم تكن في زمان البتة لان المرء اذا اراد ان
يبين العلة اضطر الى ذكر الزمان لانه لا بد للعلة ان يكون قبل المعلول
فيتوهم المتوهم ان التقدم هي الزمان وليس كذلك قول لعل لهذا الوجه
وقع الالفاظ الموهمة للزمان في كلام الشارع والله اعلم وكذا صرح الشيخ
بانه تعالى ليس زماني في مصنفاته كالتعليقات والشفاء وغيرهما وفارابي
في الفصوص والتعليقات وشيخ الاشراق والعلامة الشيرازي وشارح اللمعات
وفخر المحدثين الرازي والمحقق الدواني وسيجئ بعض عباراتهم في فصل الدهر
والسرمد وقال المحقق الطوسي طاب ثراه في نقد المحصل واما الباري تعالى وكل

هو عدة الزمان او شرط وجوده فلا يكون في الزمان ولا معه الا في التوهم
حيث يقسمها الوهم الى الزمانات والعقل كما ياتي عن اطلاق التقدم
الذاتي كذلك ياتي عن اطلاق التقدم الزماني بل ينبغي ان يقال ان
للباري تعالى تقدما خارجا عن القسمين وان كان الوهم عاجزا عن فهمه
وقال ايضا في جواب الاسوار القونويه لا نفواعنه الكون في المكان جعلوا
نسبة جميع الاماكن اليه نسبة واحدة متساوية ولا نفواعنه الكون في الزمان
جعلوا نسبة جميع الازمنة حالها وماضيها ومستقبلها اليه نسبة واحدة متساوية
انتهى واعلم ان تسليم الحكماء هذا الاصل على تحرير العقل على سبيل الاحتمال
كاف لحل بعض شبهاتهم على الحدوث كما سيجي وكيف وقد بلغ في الوضوح
الى حد يجرم العقل جزما لا يعتريه شك ويطمئن اليه النفس ويؤيده المطلب قوله
تعالى ليس كمثله شئ ونحوه من الاخبار وكذا كلما سمع عنه تعالى المعاد يرفان
الظاهر ان الزمان ايضا من المقادير وكذا كلما يدل على ان تعالى لا انقطاع
لوجوده ولا امد له ولا منتهى له وما يدل على ازليته ودوامه فانه لو كان
زمانيا لكان زمان وجود تعالى غير متناه وسيجي استحالة غير المتناهي مطلقا
في موضعه وقوله عليه السلام كلما ميزتموه باوهامكم في ادق

معانيه

معانيه فانه مخلوق مثلكم مردود اليكم ولعل النمل الصغار يتوهمان الله سبحانه
وان عدهما تنقص لا يتصف بهما وكذلك حال العقلاء فيما يصفون الله
تعالى به وكذا كل ما يدل على ان كل ما يوجد في الخلق لا يوجد في خالقه وتعاليه
وهو اكثر من ان يحصى وكذا ما يدل على استحالة التغير وكذا الحال عليه تعالى فان الزمان
لا محالة مستلزم لذلك وما يدل من جهة العقل على استحالة عروض الزمان له تعالى
ان الزمان حقيقة تجدد شئ وتصرم شئ وتصرمه انما ظاهر عند العقل ومبين
مسرود عاقل الكتب وتجدد شئ وانقضاء شئ آخر محال على الله تعالى كما يدل عليه
العقل والنقل القطعان بل استحالة حدوث شئ تدريجا او دفعة في الله تعالى
لاستلزامه فيهما على سواء كانت ارادته كما توهم بعض او غيرها البحث الثاني
في بيان حقيقة الدهر والسرمد على ما ذهب اليه السيد الاماد وطاب ثراه وبعض احكامهما

فصل قال الشيخ في التعليقات تعليق العقل يدرك ثلثة اكوان احدها الكون
في الزمان وهو متى الاشياء المتغيرة التي يكون لها مبداء ومنتهى ويكون مبداه
غير منتهاه بل يكون متقضيا ويكون دائما في السيلان وفي تقضي حال وتجدد
حال اخرى كون مع الزمان وليس الامر وهذا الكون محيط بالزمان وهو
كون الفلك مع الزمان والزمان في ذلك الكون لان بتناسق حركة الفلك وتشوبه

الثابت الى المتغير الان الوهم لا يمكنه ادراكه لانه راى كل شئ في زمان وراى
كل شئ يخلو كان ويكون والماضي والحاضر والمستقبل وراى لكل شئ متى اما
ماضيا او حاضرا او مستقبلا اذ ليس كون الثابت مع الثابت ويسمى
السرمد وهو محيط بالدهر تعليق الوهم يثبت لكل شئ متى ومحال ان يكون
للزمان تقدير متى تعلق بما يكون في الشئ فانه يكون محاطا به لان الشئ
فهو يتغير ذلك الشئ فالشئ الذي يكون في الزمان يتغير بتغير الزمان ويلحقه
جميع اعراض الزمان ويغير عليه اوقاته فيكون هذا الوقت الذي يكون مثلا
مبدأ كونه او مبدأ فعل غير ذلك الوقت الذي هو آخره لان زمانه يفوت
ويلحق وما يكون مع الشئ فلا يغيره ولا يتناوله اعراضه بتعلق الدهر
وعار الزمان لانه محيط به وبين في الشفاء هذا المعنى ثم قال ولا يتوهمن
الدهر والزمان السرمد امتدادا والا لكان مقدارا للحركة ثم الزمان كمعلول الدهر
والدهر كمعلول السرمد فانه لو لا دوام سبب على الاحسام الى مبادئها ما وجدت
الاجسام فضلا عن حركاتها ولو لا دوام نسبة الزمان الى مبدأ الزمان
لم تحقق الزمان وقال شيخ الاشراق في المطارحات نحو مما في الشفاء ثم
قال فصح ان الدهر علة الزمان والسرمد علة الدهر وقال في عيون الحكمة بعد كلام

هذا الباب الاشياء الثابتة والاشياء الثابتة من جهة والمتغيرة من جهة اخرى لا
يكون في الزمان بل مع الزمان وقال في الشفاء ايضا انه لا يكون في الزمان
الا الحركات والمتحركات اما الحركة فذلك لما من تلقاء جوهرها واما المتحرك ففي
تلقاء الحركة واما سائر الامور فانها ليست في زمان وان كانت مع الزمان
فان العالم مع الخردلة وليست في الخردلة والشئ الموجود مع الزمان هو الذي وجوده
مستمر في الزمان فكل ما كان استمرار وجوده واحدا فهو في الدهر واعني بالاستمرار
وجوده بعينه مع كل وقت بعده وقت على الاتصال فكان الدهر قياس ثابت
الى غير ثابت ونسبة هذا المعنى الى الدهر كنسبة تلك الغيبية الى الزمان ونسبة
الامور الثابتة بعضها الى بعض والمعية التي لها من هذه الجهة بعضها فوق الدهر
ونشبه ان احق ما سمي بالسرمد وكل استمرار وجود بعينه سلب التغير مطلقا فهو
السرمد وقال في النجاة نحو ما في الشفاء الا انه عد في الزمانيات اما اولا
فاقسامه من الماضي والمستقبل لكون انقسام العدد في العدد وخاطر فه والآنات
لكون الوحدة في العدد واما ثانيا فكالحركات واما رابعا فكالمتحركات وهذا
لكون العدد وقال في الشفاء ايضا والعرب ممن يقول الدهر مدة السكون
او يقول هو زمان غير ممدود بحركة مع انه لا يعقل مدة والزمان ليس في زاوية قبل

وبعد عن التكوّن اذا كان فيه قبل وبعد عن التكوّن وجب تقضي حال وتجدد حال
على ما قلناه فلم يخل من الحركة اقول للعالم سعرض ارسطو للسرمد اصلا وسمى
بعض كلماته قال الشيخ وينبغي ان احق ما سمي بالسرمد وقال في التحصيل بعد
ذكر حقيقة الدهر والسرمد كما مرونه الكون امني كون الثابت مع غير
الثابت والثابت مع الثابت بازاء كون الزمانيات في الزمان
فتلك المعية كما زمتي الامور الثابتة وليس للدهر والسرمد امتداد لا في الوهم
ولا في الاعيان والامكان مقدار للحركة وقال فخر الرازي الموجود اما ان
يكون مكانا او زمانا واما ان يكون مكانيا او زمانيا واما ان لا يكون
مكانا ولا زمانا ولا مكانيا ولا زمانيا وهذا تقسيم شريف لحكمي
علم كثيرة وقال السيد الشريف اذا كان هوية اتصالية غير قارة كالحركة كان
مشتملا على متقدم ومتاخر لا محالة فلهذا الاعتبار مقدار غير قار
الزمان فينطبق تلك الهوية على ذلك المقدار ويكون جزاها المتقدم مطابقا
للزمان المتقدم والمتاخر للمتاخر انطباقا تدريجيا تدريجيا ولا يوجد
بدون الانطباق والمتغيرات الدهرية ايضا لا توجد بدون الزمان
واما الامور الثابتة التي لا تغير بها اصلا لا تدريجيا ولا دفعيا فهي وان

كانت

كانت مع الزمان العارض للمتغيرات الا انها مستغنية في حد انفسها
عن الزمان بحيث اذا نظر الى ذواتها يمكن ان يكون موجوده بلا زمان
فاذا نسب متغير الى متغير بالمعية او العقلية فلا بد هناك من زمان في كلي الجانبين
واذا نسبها ثابت الى متغير فلا بد من الزمان في احد الجانبين دون
الاخر واذا نسبت الى ثابت بالمعية كان الطرفان مستغنين عن
الزمان وان كانا متقارنين له فهذه معان معقولة متفاوتة عبر عنها
بعبارات مختلفة واذا تامل فيها اندفع ما ذهب اليه ابو البركات حيث
قال ان الباقي لا يتصور بقاءه الا في زمان وما لا يكون حصوله في
الزمان لا يكون باقيا لا بد ان يكون لبقائه مقدار من الزمان واما
ارسطو فحديث الدهر في كلامه كثير الا انه لم يتعرض للسرمد اصلا قال
في الميمر الثاني ان النفس اذا انتقلت من خير الزمان الى خير الدهر رجعت الى
العالم العقلي وصارت مع تلك الجواهر العقلية فترى الاشياء كلها عيانا
وقال ايضا ان كل علم كاين في العالم الاعلى الكاين تحت الدهر لا يكون
بزمان لان الاشياء التي في تلك العالم كونت بغير زمان فلذلك صارت
النفس تعلم الاشياء بغير زمان ولا تحتاج ان تذكرها لانها كالشيء الحاضر

عندها فالاشياء العلوية والسفلية حاضرة عند النفس لا تغيب اذا كانت
في العالم الاعلى العقلي والحجة في ذلك الاشياء المعلومة فانها لا تخرج من
شيء الى شيء هناك ولا تنتقل من حال الى حال فكانت كلها حاضرة
ولا حاجة للنفس الى ذكرها لانها تراها عيانا وانما تعلم الشيء اذا ترك فعبر
واحدة لا جزءا بعد جزء لانها تعلم بلا زمان لانها فوق الزمان وانما
صارت فوق الزمان لانها علة الزمان اقول في كون النفس الانسانية
علة الزمان كما هو مقتضى كلامه نظر وقال ايضا وكل سالك هناك يعني في
عالم الاعلى الذي في كل نفس وعقل انما يسلكها الى ان ياتي اخرا من غير ان
يفارق اولها والسالك في ارض الحيوة يسلك الى اقصى تلك الارض
من غير مفارقة لاولها وفيما بين ذلك على حالة واحدة الى ان قال
وكذلك سائر فضائله دائمة يجري مع الدهر بلا زمان ماض ولا ات
بل الاتي حاضر والماضي موجود والاشياء دائمة على حال واحدة لا تتغير
اعلم ان المستفاد من كلامه في اثولوجيا واليمام وقد نقلنا بعضه وتركنا
اكثره مخافة التطويل اثبات عالمين عالم الزمان والاشياء الكائنة
فيه وعالم اعلى من الزمان وقد سماه الدهر وارض الحياة والعالم الاعلى والاشياء

هناك

هناك بلا زمان ولا امتداد بل اولا وآخره واحد واولا السالك في ارض
الحيوة ياتي اخرا من غير ان يفارق اولها والاشياء الزمانية ماضيها
ومستقبلها هناك موجوده دفعة واحدة على حالة واحدة بلا تغير والعقول
والنفوس والامور الكلية تصورات النفس للكليات حين تعلقها بالبدن
في هذا العالم اقول كان هذا العالم كالقوة الحافظة للنفس بالقياس الى معقولاتها
كان القوة الحافظة والخيال خزانة للحسيات وهذا الكلام اقرب الى الفهم
الى الفهم من كلام غره تنبيه اقول هذه العبارات مع انها متحى لكنها مشوشة
عليها مجال واسع سيما على كون الدهر وعاء الزمان والسرمد وعاء الدهر
وكون بعضها محيطا ببعض وعلة وعلى اكثر احكامها الاتية ويمكن ان
نصور بها مع احكامها على وجه لا يلزم منه مفاسد عقلية يسر حمدا واما المسلك
الذي اخترناه في اثبات حدوث العالم فالعمدة فيه اثبات كونه
تعالى لا زمان له وان جميع الامتدادات في طرف الماضي متناهية وبها
يحسب الدليل واضحان جدا ولا يحتاج الى هذه التطويلات في الدهر
والسرمد كما الزمه السيد اماد تذنيب قال في الفصل فان قلت بسبب التغير
الى التغير من الزمان ونسبة المتغير الى الثابت هو الدهر ونسبة الثابت الى

الثالث هو السرمد قلت هذا التقسيم خال عن التحصيل لان قد دللت
على ان مفهوم كان ويكون ان كان امرا موجودا في الاعيان الخارجي
اما ان يكون قارا الذات فيلزم ان لا يوجد في المتغيرات وان لم
يكن قارا استحال وجوده في الثابتات وقال المحقق الطوسي في نقد
المحصل لا شك في ان وقوع الحركة مع الزمان ليس كوقوع الجسم القار الذات
المستمر الوجود مع الزمان وليس كوقوع القار الذات الباقي مع القار
الذات الباقي كالسماء والارض وذلك الفرق معقول محصل سواء كان
تعقله بلا او بغير تعويل وليس معيته الثابت مع المتغير مستحيلا فانا نقول ان
نوحا عليه السلام عاش الف سنة فانطبق مدة قيامه على الف دورة من الشمس فاذا
تقرر اختلاف المتخالفين فللمصطلحين ان يعبروا عندا باي عبارة ارادوا اذ القول
لا شك في تحقق مطلق النسبة كما يقتضي كلامه في شرح الاشارات لكن الظاهر
ان مرادهم اثبات وعاء ان اخران للوجود يكون نسبة الموجودات اليهما
كنسبة الحاصل في المكان والزمانيات الى الزمان حتى تكون بمنزلة المتى
للثابتات واجروا عليها احكاما كرهوا بها لم يكن به بديهي الصحة يومن النفس بانها
ليست به بديهة الوهم ولم يتم عليه برهان جلي يطمئن اليه النفس سيما السرمد

بالنسبة

بالنسبة الى الواجب تعالى فالتوقف فيه هو الصواب واما اعتراض صاحب المحصل فيمكن
دفعه بان الحصر في القسمين مم لم لا يجوز ان يكون مدلول كان ويكون على
قسمين فاذا اطلق على الثابتات كان ثابتا بمعنى الدهر او السرمد وان
اطلق على المتغيرات كان غير قار بمعنى الزمان وبهذا وان كان خلاف
متعارف اللغة فان نظر اهل اللغة على الظواهر الا انه بعد التحقيق يرجع الى
كما في اطلاق الموجود على الوجود القائم بالذات والعلم على الصورة الحاصلة
الى غير ذلك من نظايره وصحح المحقق الدواني في حواشي التجريد بمثل ما قلناه

فصل في بيان من احكامها على ما قرروها منها انه ليس في بديهي العالمين
امتداد ولا تكمم ولا سيلان ولا انقسام الا اول ولا وسط ولا اخر بل
كنقطة واحدة وصدور جميع الموجودات المكانية والزمانية والابعاد
كلها عن باريها وموجدها بمنزلة صدور نقطة واحدة واوجدها دفعة
واحدة لا الدفعة الاصطلاحية مرة واحدة دهرية يتضمنها فيها المرات الزمانية
والدفعات الانية مبدأ الوجود الى اقصاه وانما تقع التقدم والتاخر
في ظهور ما في الزمان دون وجودها في الدهر والزمان بما فيه موجود في
الدهر بلا امتداد وتقدم وتاخر ومما يكسر سورة الاستبعاد ان الكل

موجود في الخارج مجرد لا مقدار له اصلا وهو عين افراده المقدارية
وكذا الاشخاص المقدارية موجودة في الحواس بعرض غليظ في حقيقة المقدار
وموجودة في العقل بلا امتداد ومقدار بخلاصة ما ذكره في
الشفا في مواضع مختلفة ثم اسبعد بكلام ارسطو حيث قال الاشياء
كلها دفعة واحدة وقال ايضا العالم كالشيء الواحد الذي لا اختلاف
فيه ويكون اذا علمت ما العالم علمت لم هو ذلك لانك لا تخرج اجزاء
العالم كانها بعض من بعض لكنك تتوهمها كلها كانها شيء واحد لم
يكن احدها قبل الآخر وقال ايضا الاشياء كلها كانت عنده تعالى اولا
كلها يكون عنده اخرا فالاشياء الزمانية انما يكون بعضها من اجل بعض
وذلك ان الاشياء اذا امتدت وانبسطت وبانت عن الباري
الاول كان بعضها علة كون بعض واذا كانت كلها معا ولم تمتد ولم
تنبسط ولم تبن عن الباري الاول جل ذكره لم يكن بعضها علة
كون بعض بل يكون الباري للاول علة كونها كلها ومنها ان
الباري جل ذكره خلق الاشياء كلها علما ومعلولا تاما في عالم
الدهر خلقا اوليا بلا واسطة وترتيب وانما علة البعض للبعض

والاعداد والالة والشرط والمشروط وتتاخر في عالم الزمان ومنها
اثبات نوع آخر من القبلية والبعدية والمعية في الاعيان والخارج والواقع
وتحقيق الامر وكان ما فيه التقدم في هذا النوع من التقدم هو نفس الخارج والظرف
الواقع كما ان ما فيه التقدم في السبق الزماني هو الزمان وفي الدهري
هو الوجود ثم انه لا يتصور التاخر السرمدي والا لكان حادثا دهريا او زمانيا
سرمديا واما العلة السرمدية فمن يقول بتقديم سوى الله تعالى فهو مصدقا واولا
تحقق لها مصداق ومضايف التقدم السرمدي انما هو التاخر الدهري كما ان
مضايف التقدم العلي هو التاخر بالمعلولية لا التاخر بالعلية وكذا نسبة الثبات
الى المتغير بالتاخر عنه في الدهر غير معقولة بل انما نسبته اليه بالقبلية او المعية
وان الموجود السرمدي متقدم بالتقدم السرمدي على الزمانيات ليس
لامن حيث ان الزمانيات في الزمان بل من حيث انها في الدهر
وان الموجود السرمدي بحسب وجوده في السرمد متقدم على الدهريات
وبحسب وجوده في الدهر فهو مع الدهريات معية دهرية اقول الاشكال في
هذا اكثري وقيل يشترك هذين النوعين من السبق مع السبق الزماني
ان في كليهما سلك المتقدم عن المتاخر في نفس الامر بمعنى ان المتقدم يوجد

نفس الامر ولم يوجد المتاخر الا ان تخلف السابق عن اللاحق الزماني
تكرم معداري ومن في السابق واللاحق امتداد بخلاف التقدم الدهري
اولد هري فانه لامعدار وسيلان بينهما والفرق بينهما من وجوه الاول
ان التقدم والتاخر الزماني يقبل الشدة والضعف فان موسى اشد
تاخرا عن نوح من ابرهيم عنا وعليهم السلام بخلاف التاخر الدهري
فان الموجودات كلها بمنزلة متاخر واحد الثاني ان الوجود والعدم
في الزماني قد يقع احدهما في جزء من الزمان والاخر في قطعة اخر
منه فلا يتناقضان حينئذ بخلاف الوجود والعدم في الدهري اذ لا
يتوهم هناك امتداد يمكن بحسبه وقوع فيقع لامحالة وجوده في جزء
عديم في الدهر الثالث ان يقع طريان كل من الوجود والعدم على
الاخر فيصح اتصاف كل منهما بالتاخر الزماني بخلاف المتاخر الدهري
فلا يكون الا الوجود اذ لا يصح انبتات الوجود وطريان العدم في
الدهر الرابع ان المتاخر الدهري لا يلزم ان يكون متاخرا بالزمان
ايضا واما المتاخر بالزمان فان كان الوجود عن العدم ففي الدهر ايضا
كذلك وان كان العدم فهو متاخر بالزمان فقط دون الدهر كما مر الخامس

ان المتاخر الزماني قد تخلف عن زماني آخر ولا تخلف عما هو خارج عن الزمان
اذ لا يتصور هناك تخلف اصلا بخلاف المتاخر الدهري فانه يتخلف عن المتقدم
الدهري تخلفا امتداديا كما لا على شاكلة التخلفات الزمانية الحاوية ومنها ان العدم الزماني
لعدم الزماني اذا استمر في امتداد الزمان كلما لزم ان يكون معدوما في الدهر ايضا
والا لزم ان يكون الزماني موجودا في الدهر بلا زمان فلا يكون زمانيا هذا
والعدم المشتمل الزماني في بعض الازمنة فقط لا يستلزم العدم الدهري لوجوده في غير
ذلك الزمان في الزمان والدهر ايضا فيصح ان يرتفع الوجود في بعض الازمنة ولا
يرتفع في الدهر عز امتداد الزمان كله على شاكلة الكلي الطبيعي فانه يوجد بوجود
فرد ما ولا ينفي الا باستغراق جميع افراده فمرجع العدم في بعض الازمنة الى غيبة زماني
كما في المكاني لا الى عزوبه عن المتعالي عن الزماني والمكان واما الامر الغير الزماني
فهو ليس بموجود في شيء من الازمنة بمعنى انه موجود في الدهر فالدهر اعم واوسع من
الزمان ومنها ان الوجود اللاحق لا ينافي قبل العدم السابق في الحدوث
الزماني لوقوع احدهما في حد من الزمان والاخر في حد آخر فضلا عن هذا النوع من
الحدوث لا تقابل بين القبلية والبعدية بخلاف الحدوث الدهري اذ لا يتصور في
امتداد وانقسام حتى يمكن ان يقع العدم في حد والوجود في حد آخر بل يرتفع العدم

الدهری وتحقق به الفیضة وهو الوجود الدهری وبطل عنه السالب الدهری وقع
فی خبره العقة الاجابی فی الخلاصة ما ذکروه وانما طولت الکلام فی ذکره لیظهر حقیقة
الحال علی الناظرین اذا تقرر ذلک فاعلم ان فی اثبات حدوث العالم مسالک ثلث
الاول الادلة العقلیة المبنیة علی الدهر والسرمد الثانی الادلة النقلیة المتواترة بالمعنی
وان کان کل واحدة منها خبرا الواحد والثالث الادلة العقلیة الغیر الموقوفة
علی الدهر والسرمد وهی اسس وهو اساس المسلک الاول طوینا عنه واقتصرنا علی
الاخیرین المطلب الثانی وهو العمدة فی الادلة النقلیة المتواترة بالمعنی الوارد
بعبارات متغایرة واسالیب منقسمة بحیث یعد الحرم القطعی بالمراد وبعضها
متضمنة لادلة عقلیة حسبما یظهر وهی قسمان الاول ما یدل علی حدوث جمیع المخلوقات
وهو اکثر من ان یحصی فمنها الایات والاخبار الدالة علی انه عز وجل
صنع الاشیاء وابدعها وفعلها بل الدالة علی انه خلقها وجعلها وابرأها وبرأها
مثل قوله تعالی وعد الله تعالی انه یبدؤ الخلق ثم یعیده وقوله تعالی الله یبدؤ الخلق
ثم یعیده فانی یؤفکون وهی اکثر من ان یحصی واظهر من ان یخفی ووجه الاستدلال
ان هذه الالفاظ مستعملة فی اللغة فی الوجود بعد العدم والاحداث کما لا یخفی
علی من تتبع کلام اللغویین والمناظرة فهم المقاصد عن کلام صاحب اللغة هو اللغة

قال

قال المحقق الطوسی طاب ثراه فی شرح الاشارات ان اهل اللغة فسروا الفعل
باحداث شیء ما وقال ایضا الصنع ایجاد شیء مسبوقا بالعدم وفی اللغة الابداع الاحداث
ومنه البدعة لما ذات الامور سواء کانت بهیئة شریفة او غیرها وفسر الخلق بالابداع شیء
بلا مثال سابق ولو ذکرنا کلام اهل اللغة مع ما فیه الی التطویل وکتبهم مشهورة وهذه
الدلالات وان کانت ظنیة علی المطلوب غیر انه الا انه تقوی بما یاتی ومنها
ما روی فی نهج البلاغة عن مولانا امیر المؤمنین صلوات الله علیه فی خطبة قال علیه السلام
لم یخلق الاشیاء من اصول ابریه ولا من اوایل ابدیه وفیه ایضا انه یعود بعد فناء
الدنیا وحده لا شیء معه کما کان قبل ابتدائها کذلک یکون بعد فنائها بلا وقت
ولا مکان ولا حین ولا زمان عدمت عند ذلک الاجال والاوقات وزالت
السنون والساعات فلا شیء الا الواحد القهار وفیه ایضا الذی لم یزل قائما
دائما اذ لا سماء ذات ابراج ولا حجب ذات ارتاج ولا لیل داج ولا بحر
ساج ولا جبل ذو فجاج ولا فج ذو اعوجاج ولا ارض ولا خلق ذو امتهاد فذلک مع
الخلق ووارثه وآل الخلق ووارثه وفی الکافی عن زرارة قال قلت لابی جعفر علیه السلام
کان الله ولا شیء قال نعم کان ولا شیء وفی خطبة مرویة عنه علیه السلام فی الکافی وغیره
باسانید عدیدة ورواه العامة ایضا نحن اولیا بما وقبل سبق الاوقات کونه والعدم

وجوده والابتداء ازلا الى ان قال عليه السلم كان ربنا اذ لا مربوب والها اذ
لا مالوه وعالما اذ لا معلوم وسميعا اذ لا مسموع وفي خطبه عليه السلم رواها في الاحتجاج
الطبرسي انه قال عليه السلم عالما بها يعني بالاشياء قبل ابتدائها محيطا بحدودها
وفي الكافي والتوحيد في خطبه له عليه السلم انه قال احاط بالاشياء علما قبل
كونها فلم يزدد بكونها علما علم بها قبل ان يكونها كعلمه بها بعد ما كونها ثم قال في
تلك الخطبه ايضا الذي لم يزل ولا يزال وحدانيا قبل بدوه والهوية وبعد صرف
الامور في الخطبه الموسومه بخطبه الاشباح عالما بها قبل ابتدائها محيطا بحدودها
وانتهائها عارفا بقرائنها واحنائها ثم انشأ سبحانه وتعالى الاجواء وشق الارجاء
وسامك الهواء فاجار فيها ماء متلاطما ثم شرع عليه السلم في بيان كيفيه خلق الاجسام
من الماء وفي خطبه اخرى رويناها بالكافي عنه عليه السلم انه قال لا قوى بعد ما كون شيئا
ولا كان ضعيفا قبل ان يكون شيئا ولا كان مستوحشا قبل ان يبتدع شيئا
ولا كان خلوا من الملك قبل انشائه ولا يكون خلوا منه بعد ذهابه كان
الها بلا حيوة ومالكا قبل ان يبتني شيئا ومالكا بعد انشائه للكون وفي الكافي عن
ابي عبد الله عليه السلم لم يزل الله تعالى ربنا والعلم ذاته ولا معلوم والسمع ذاته ولا مسموع
والبصر ذاته ولا مبصر والقدرة ذاته ولا مقدور فلما احدث الاشياء ووقع العلم منه

على المعلوم والسمع على المسموع والبصر على المبصر والقدرة على المقدور قال الراوي قلت فلم
يزل متحركا فقال تعالى الله ان الحركه صفة محدثه بالفعل قلت فلم يزل متكلما فقال
ان الكلام صفة محدثه ليست بازليه كان الله عز وجل ولا متكلما وفيه ايضا عن
ابي جعفر عليه السلم كان الله ولا شئ غيره ولم يزل عالما بما يكون فعلمه قبل كونه كعلمه
به بعد كونه وفيه ايضا انه كتب الي ابي الحسن عليه السلم ان الله تعالى كان يعلم الاشياء قبل
ان يخلق الاشياء او لم يعلم ذلك حتى خلقها فوقع خلقها وعلمه عليه السلم لم يزل الله تعالى عالما
بالاشياء قبل ان يخلق الاشياء كعلمه بالاشياء بعد ما خلق الاشياء وفيه ايضا انه كتبت
الى الرجل عليه السلام ان مواليك اختلفوا فقال بعضهم لم يزل الله عالما قبل فعل الاشياء
وقال بعضهم لا نقول لم يزل الله عالما لان معنى يعلم الفعل فان اثبتنا العلم فقد
اثبتنا معه الازل شنعاء فان رأيتني جعلني الله فداك ان تعلمني من ذلك ما اقف عليه
ولا اجوزه فكتب بخطه علم لم يزل الله عالما وفيه ايضا عن الباقر عليه السلم مثله سواء
وتوقيعا وجه الينا من الناحيه حسبما يجئ عن ابي عبد الله عليه السلم بعد كلام وكذلك اذ لم يكن ارض
ولا سماء ولا ليل ولا نهار ولا شمس ولا قمر ولا نجوم وفي الكافي عن ابي عبد الله عليه السلم
للمشيه محدثه اقول اذا كانت المشيه محدثه وجميع الاشياء موجوده بالمشيه فهي اولى
بالحدوث وفيه ايضا عن الجواد عليه السلم انه قال له رجل اخبرني عن الرب تبارك وتعالى اسماؤه

وصفاته هي هو فقال ابو جعفر عليه السلام ان هذا الكلام وجهين ان كنت
تقول هي هواي انه واحد وعدد وكثرة فتعالى الله عن ذلك وان كنت تقول
ان هذه الصفات والاسماء لم يزل فان لم يزل محتمل معنيين فان قلت
لم يزل عنده في علمه وهو مستحقها فنعم وان قلت تصويرا وبهاء
وتقطيع حروفها فعاذ الله ان يكون معه شئ غيره بل كان الله ولا خلق
ثم خلقها ثم قال بعد كلام وما احتمل الزيادة احتمل النقصان وما كان ناقصا
كان غير قديم اقول قوله فعاذ الله تنزيه عليه في القدم وسيجئ وجه ان ما احتمل الزيادة
النقصان غير قديم وفي العيون في كلام الرضا عليه السلام مع عمران الصابي الذي
نقل انه اسلم على يديه عليه السلم بعد سماع كلامه عليه السلم بطوله انه قال عليه السلم ان
الله المبدئ الواحد الكائن الكائن الاول لم يزل واحدا لا شئ معه فردا
لا ثاني معه لا معلوما ولا مجهولا ولا محكما ولا متشابها ولا مذكورا ولا منسيا
ولا شئ يقع عليه اسم شئ من الاشياء لا من وقت كان ولا الى وقت
يكون ولا بشئ قام ولا الى شئ استند ولا في شئ استكن وذلك كله قبل
خلق الخلق اذ لا شئ غيره وفي الكافي انه سأل حمران ابا جعفر عليه السلم
عن قول الله تعالى بديع السموات والارض قال ابو جعفر عليه السلم ان الله تبارك

الاشياء

الاشياء كلها بعلمه على غير مثال كان قبلها فابتدع السموات والارضين ولم يكن
قبلهن سموات ولا ارضون اما تسمع لقوله تعالى وكان عرشه على الماء وروي
عن مولانا امير المؤمنين عليه السلم في خطبة انه قال في وصف تعالى بصيرا ازلا
منظورا اليه من خلقه متوحدا ازلا ساكن يستأنس به ولا يستوحش لفقده ابتدع
الخلق انشاء وابتداه ابتداء بلا روية اجالها ولا تجربة استفاد بها ولا
حركة احدثها ولا همامة نفس اضطرب فيها اجال الاشياء لاوقاتها ولازم بين
مختلفاتها وغرز غرائزها والزمها اشباحها عالما بها قبل ابتدائها ومن
الكلمات المنسوبة اليه عليه السلم عالم اذ لا معلوم ورب اذ لا مربوب وقادر
اذ لا مقدور وفي التوحيد لابن بابويه نحوه فما طابا به اذ غلب وروي عن مولانا
الصادق عليه السلم في كلام ازفا لازم ما اجمع عليه اهل الصفا والنقا من اصول
الدين وحقايق اليقين والرضا والتسليم ولا تدخل في اختلاف الخلق
فتضعف عليك وقد اجتمعت الامة بتمامها بان الله واحد ليس كمثله شئ وانه
عدل في حكمه ويفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ولا يليق به شئ من صفة نقم ولا كان
ولا يكون شئ الا بمشيته وانه قادر على ما يشاء وصادق في وعده وعيده وان
القرآن كلامه وانه كان قبل الكون والمكان والزمان وان احدا انه وانشاءه

يغره سواء ازداد سموا جداته علما ولا يتقص بفناء ملكه عز سلطانه وجل شانه
نقص اورد عليك ما نقض به الاصل فلا تقبل الخبر وفي الاد عيه لما ثوره
عن الكاظم عليه السلم كنت اذ لم يكن سماء ذات ابراج وارض مدحيه ولا شمس تضيء ولا قمر يجري ولا نجم يسري ولا كوكب
درى ولا سحاب تنشاة ولا دبا معلومة ولا اخرة منهومة وبحق
وجهك كما كنت وحدك علمت ما كان قبل ان يكون وحصلت ما كان
قبل ان يكون وفي الدعا اليماني الماثور عن مولانا امير المؤمنين ع
ومتن الدعاء متين فصيح يقوى السند كنت ان لم يكن سماء مبنيه
ولا ارض مدحيه ولا شمس مضيئه ولا ليل مظلم ولا نهار مضي ولا بحر
لجي ولا جبل راس ولا نجم سايره ولا قمر منير ولا ريح تهب ولا سحاب
مسكب ولا برق يلمع ولا رعد يسمع ولا روح تتنفس ولا طاير يطير ولا
نار تتوقد ولا ماء يطرد كنت قبل كل شيء وابتدعت كل شيء اقول
وكذا ورد نحوه في ادعيه ليله الجمعه عن امير المومنين عليه السلم وبهذا
المضمون في الادعيه الماثوره كثره ولا مجال فيه لتوهم ان في الخطب
والاخبار وردت الالفاظ الظاهره في الحدوث لانهم عليهم السلم يكلمون

الناس على قدر عقولهم وانما كثر في العقول حدوث العالم فان في الاذهان
يكون المناجاة مع الله تعالى والثنا عليه فلا احتمال لهذا التوهم على ان تصور
حدوث العالم وانشقاء الزمان والموجودات باسرها وشدة تنزيه الله تعالى
عن الزمان اعسر واصعب فلو ذهب الى هم الى الاسهل للكان اقرب وروى
عن مولانا الرضا عليه السلم ان معنى الربوبيه اذ لا مربوب وحقيقة الالهيه
اذ لا مالوه ومعنى العالم لا معلوم ومعنى الخالق لا مخلوق وتاويل
السمع لا مسموع ليس منذ خلق اشتق معنى الخالق ولا باحداث البرايا استفاد
معنى البارئ كيف ولا تعين منذ ولا تنبه قد ولا تحجب عنه ولا توقته متى ولا
يشمله حين ولا يتاريه اقول هذه الخطب والروايات صريحه في المطلوب
واضحه الدلاله جدا واما اطلاق قبل واذ التوقيتيه واشباهها مما يوهم حقيق
الزمان قبل حدوث الاشياء وخلق الموجودات فلعله على سبيل الفرض
والتقدير او حسق العباد او تفهيم العوام او تحقق الزمان الموهوم وتمام الكلام
اركان ماذكرن ويوكده ما تكرر عن المعصومين ع كان ربنا قبل القبل بلا قبل
وبعد البعد بلا بعد حيث نفى القبليه والبعديه عنه تعالى حقيقة مع اطلاقهما
عليه وفي بعض الاخبار كيف يكون له قبل هو قبل القبل بلا غايه ومنها ما رواه

في نهج البلاغة من خطبه عليه السلام لم خلق الاشياء من اصول ازليه ولا من اوائل
ابديه وما رواه في الكافي من خطبه مولانا امير المؤمنين عليه السلام الحمد لله الواحد
الصمد الذي لا من شئ كان ولا من شئ خلق ما كان قدره قال محمد بن يعقوب
بعد نقل الخطبه بطولها هذه الخطبه من مشهورات خطبه عليه السلام حتى ابتدء لها العامه
وهي كافيه لمن طلب علم التوحيد اذا تبرها وفهم ما فيها فلو اجتمع الانس والجن
والانس ليقيسوا شيئا من هذا التوحيد بمثل ما اتى به عليه السلام بابي وامي ما قدروا
الا ترون الى قوله لا من شئ كان ولا من شئ خلق ما كان فنفى بقوله لا من
شئ كان معنى الحدوث عن الله تعالى وكيف اوقع عاما احدثه صفة الخلق
والاختراع بلا اصل ولا مثال نقيا القول من قال ان الاشياء كلها
محدثه بعضها من بعض ابطالا لقول الثنويه الذين زعموا انه لا بد لكل شيء
الا من اصل ولا يه برا الا باحتذاء امثال فخرج عليه السلام لا من شئ خلق ما كان
جميع حجج الثنويه وشبههم لان اكثرها يعتمد الثنويه حدوث العالم انه لا بد
ان يكون الخالق خلق الاشياء امن شئ او من لا شئ فقولهم من شئ خطأ
وقولهم من لا شئ مناقضه لاقولهم من يوجب شيئا ولا شئ ينفيه فاخرج
امير المؤمنين عليه السلام هذه اللفظه جامعا البليغ الوجود واصحها فقال عليه السلام لا من

شئ خلق ما كان فنفى من اذ كانت توجب شيئا ونفى الشئ اذ كان كل شئ
مخلوقا ما خلا من اصل احدثه الخالق كما قالت السوفسطائيه خلق من اصل قديم قبله
يكون تدبيرا لا احتذاء امثال اقول لك بشفي قول الحكماء ايضا ان كل حادث
يحتاج ان يكون مسبوقا بمادة وروح كل تأليف مولانا الباقر عليه السلام اول
شئ خلقه الله الذي جميع الاشياء منه وهو الماء وقيل فالشئ خلقه من
شئ او من لا شئ فقال عليه السلام خلق الشئ من لا شئ كان قبله ولو خلق
من شئ اذن لم يكن لانقطاع ابدا لم يزل الله اذن ومعه شئ ولكن كان
الله ولا شئ فخلق الشئ الذي جميع الاشياء منه وهو الماء اقول قوله اذن لم
يكن له انقطاع ابدا اشارة الى استحاله التسلسل سواء كان مجتمعا في الوجود او لم
يكن وقوله لم يزل الله ومعه شئ يحتمل وجوها بطلانه من ان يكون الماء ثانيا لو
كان قديما وروى في روضة الكافي انه جاء رجل الى ابي جعفر عليه السلام جليل من اهل
الشام من علمائهم فقال يا ابا جعفر جئتك اسالك عن مسئلة قد اعيت على ان
احد اخبرها وقد سالت عنها ثلثة اصناف من الناس فقال اسالك عن اول ما
خلق الله من خلقه فان بعض من سالته قال القدر وقال بعضهم القلم وقال بعضهم
الروح فقال ابو جعفر عليه السلام ما قالوا شيئا اخبرك ان الله تعالى كان ولا شئ غيره

وكان غيرا ولا احد كان قبل غيره وذلك قوله سبحان ربك رب العزة
عما يصفون وكان الخالق قبل المخلوق ولو كان اول ما خلق من خلقه
الشئ من الشئ اذا لم يكن لانقطاع ابدا ولم يزل الله اذا ومعه شئ ليس معه شئ
ولكنه كان اذ لا شئ غيره وخلق الشئ الذي جميع الاشياء منه وهو الماء الذي
خلق الاشياء منه الحديث اقول هذا الحديث مثل سابقه في الدلالة على حدوث
جميع الاشياء صريحا وعلى استحالة الاتصاف بالنهاية وعلى استحالة موجود اخر مع الله تعالى ويلزم
من كل منهما المطلوب ايضا فهذان الحديثان يدلان على المطلوب من ثلثة اوجه ومنها
ما رواه الطبرسي في احتجاجه في باب احتجاج سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله
عليه وآله على اهل الملل وفيهم الدهرية قال ثم اقبل رسول الله صلى الله عليه وآله
على الدهرية فقال وانتم فالذي دعاكم الى القول بان الاشياء لا بدء لها
وهي دائمة لم تزل ولا تزال فقالوا انا لا نحكم الا بما شاهدنا ولم نجد للاشياء
محدثا فحكمنا بانها لم تزل ولم نجد لها فناء فحكمنا بانها لا تزال فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله فوجدتم لها قدما ما وجدتم لها بقاء ابدا الا
فان قلتم انكم وجدتم ذلك لانفسكم لانكم لم تزالوا احياء بحدثكم وعقولكم
بلا نهاية ولا تزالون كذلك ولئن قلتم هذا دفعتم العيان وكذبكم الآن

الجملة على ذلك الجزء في الخارج وذلك مثل الخطوط والاجسام واما غيرها
فليس فيها الستة الامن وجهين احدهما كون جزء مثلا لصاحبه ولكن لا
يلزم منه ان لا يكون مثلا لجزء الاخر والآخران يفرض في الذهن تقابل احاد
احدى الخليتين باحاد الاخرى وذلك محال لان العقل لا يقوى على ملاحظة
امور لا نهاية لها على التفصيل فظهر ان وجود الفضل المحال عن العوض انما
يلزم عند الانطباق الخارجي وقال بعض المتاخرين اذا لم يكن الغير
المتناهيين من جنس المقادير لكن يتحقق بينهما ترتيب طبيعي يمكن الانطباق
ويتم البرهان لتحقق النسبة بينهما ولا يرد عليه تتوالي لكنه لا يلزم من
كون الشئ مثلا لشئ ان لا يكون مثلا لغيره وذلك لغيره وذلك لا يمنع
ايضا تحقق المماثلة الناشية من النسبة في غير نظيره من سائر الافراد وهو ظاهر
فظهر ان امكان التطابق لازم لتحقق الترتيب في الواقع ونظير هذا الاعتبار
العموم الترتيب احاد السلسلة وظهر ايضا ان في غير المرتبة لا بد من الملاحظة
التفصيلية وجعل العقل واحدا بازاء واحد ولا يكفي الاجمال لخلاف صورة
تحقق الترتيب في الواقع اذ كل واحد من احدهما واقع بازاء نظيره من
الاخرى في نفس الامر بلا تعقل من العقل وجعل كل واحد منهما بازاء نظيره من

السلسلة الاخرى انتهى ثم قال على هذا الدليل اشكال تعرض عليه وهو ان
تطبيق نهاية الزايدة على نهاية الناقصة انما يمكن على احد وجوه ثلثة اما
ان تتحرك الناقصة بكليتها الى جهة نهاية حتى ينطبق نهايته على نهاية الزايدة
او بالعكس وثانيها ان يزداد الناقص بالتخلق مثلا او ينزل الزايد حتى
ينطبق المبدان وثالثها ان يبقيا كما كان ولكنه يوضع نهاية الزايدة
على نهاية الناقص وح يظهر ان الزايد فضلة لا ينطبق على الناقص ابدا
لا يزال يتحرك تلك الفضلة ويتعداه ولا يصل الى الجانب الاخر ابدا
اذا عرفت هذا فنقول ان ادعينا صحة التطبيق على الوجه الاول فقد
صادرنا على المطلوب انما يمكن ان يتحرك اذا خلى مكانا وشغل غيره وانما
يصح ذلك اذا كان متناهيا في الجهات وان ادعينا بالوجه الثاني
فمن يصير كل منهما بعد النمو والدور مساويا للاخر ولا يلزم من هذا ان
ادعينا ذلك بالوجه الثالث فلا نحكم ان يتوالدا بما متى ان الى غير النهاية
ويبقى في الزايدة تلك الفضلة الغير المنطبقة ابدا ولا ينتهي الى حيث ينزل
وتلك الفضلة ابدا موجودة في الزايدة الجواب انه لا حاجة في التطبيق الى
حذف السلسلة الناقصة او دفع التامة وتحريكهما عن موضعهما حتى يحصل بينه

المفاوضة بين احاد اجزاء السلسلتين ويحصل التطبيق باعتبار هذه النسبة
بل النسب الكثيرة متحققة في الواقع بين كل واحدة من احاد احدى السلسلتين
مع احاد السلسلة الاخرى بلا تامل من العقل فاذن للاول من السلسلة
التامة نسبة الى الاول من السلسلة الناقصة وهو الخامس من السلسلة الاولى
بعد اسقاط اربعة من اولها وللثاني من الاولى الى السادس من الثانية وللثالث
من الاولى الى السابع من الثانية تلك النسبة بعينها وهكذا الى جميع احاد
السلسلتين على التوالي حتى يسعرق وكذا الاول من السلسلتين موصوف
بالاولية والثاني بالمالية والثالث بالثانية وهكذا واعتبار كل من تلك
النسب والمعاني ينطبق السلسلة الناقصة في الواقع كل جزء على نظيره وعلى التوالي وما
كان اول الناقصة منطبقا على اول الزايدة وتاليها على تاليها وهكذا على التوالي
كل على نظيره حتى يسعرق الكل ولا يمكن فوات جزء من البين لترتب
الجملتين واساسها على ان يتحقق في الزايدة جزء لا بوجه في الناقصة تطبيقه
والا لتساوى الجزء والكل فيلزم انقطاع الناقصة وزادة الزايدة عليه هذا
ظهر انه لا تعرض في حل هذا الاشكال ثم اعلم انه اعترض على هذه الآية بوجوه الاول
النقض بمراتب العدد وكل غير متناه بمعنى لا يقف كالجزء الذي لا يتجزأ والخلاء والملاء

اللزوم وبالمذاق الامكان ونظائره مما فان الدليل يجري فيها وبهذا
النقض قوى عند المتاخرين حتى اركبوا فوقه تكلفات بعضها اجراة على
ان تعالى حين قرر وا بهذا النقض بان جميع المراتب العددية وغيرها وجودي علة
تعالى واجروا الدليل فيها فالتزموا عدم علمه تعالى تفصيلا على نحو علوم النفوس البشرية
بل عالما اجماليا وطولوا في بيانه وتصويره وقال بعضهم لعله تعالى
يعلمها تفصيلا في الوجود الذهني وفيه ان الظاهر ان التميز العلمي كاف لاجراء البرهان
ولا يتوقف على الوجود الذهني فانه لو تميز جميع الاحاد تفصيلا ولو باعتبار
العلم يمكن ان يقع البعض بازاء البعض واحاب بعضهم بانه لابد ان يتبعها
ترتيبا باعتبار هذا العلم لعدم دخول الزمان فيها وفيه ان الظاهر ان
الترتيب بين اكثر هذه الامور ذاتي لا زماني فلا ينفع عدم دخول الزمان
الى غير ذلك مما هو مذكور في كتبهم وعندي ان النقض ضعيف لما تقرر عندهم
ان غير المتناهي اللا يقف سعيل وجود جميع افراده بالفعل وخروجها من
القوة الى الفعل لا استحالة في وجود غير المتناهي بل لان تحقيقه اللا يقف يقتضي
ذلك فانه لو خرج جميع افراده الى الفعل ولو كانت غير متناهية يقف
فرضنا انه لا يقف ويلزم في اجراء الجسم الحر الذي لا تحرك الا لزم على النظام في

المراتب العددية ان لا يتصور فوق عدد آخر وهو خلاف البديهة بل مفهوم الجميع
ومفهوم اللا يقف متناقضان كما قرر في موضعه اذا تقرر هذا فنقول لعل
الوجود خارجا وذهنا يستحيل علما جميع الافراد ونوعا علوما اجمالية في ضمن الوصف
العنواني فلا يجري فيه البرهان وانما يتم النقض لو ثبت ان جميع مراتب الاعداد
يستحيل الخروج الى الفعل موجودة منفصلة مرتبة الواقع هذا جواب النقض على
التقرير الاول واما ورد النقض تخصيصا له تعالى كما تقرر بعض المتاخرين
عما مثلناه فاجاب ان علمه تعالى مجهول الكيفية لا يمكن الاحاطة به كما بينا
في صدر الكتاب شيء فما فعله لا يكون للمعلومات ترتيب في هذا العلم
والترتيب الذاتي لعله لا يوجد في علمه تعالى فانه مخالف بالنوع لعلومنا وانا
يتم النقض لو ثبت تحقق جميع شرائط البرهان في علمه تعالى وفي المعلومات
باعتبار تحققه في هذا النوع من العلم وهو ممنوع ومما يناسب نقله هنا ما رواه في
العيون من كلام الرضا عليه السلام مع سليمان المروزي وهو طويل اخذنا موضع الحاجة
ومنه قال الرضا عليه السلام يا سليمان هل يعلم الله عز وجل جميع ما في الجنة والنار
قال سليمان نعم قال الرضا فيكون ما علم الله عز وجل انه يكون من ذلك قال نعم
قال فاذا كان حتى لا يبقى شيء اراد بهم او يطوي عنهم قال سليمان بل قد علم

قال ع فاراده في قولك قد زادهم مالم يكن في علمه ان يكون قال جعلت فداك
والمريد للغاية اذا قال فليس يحيط علمه عنكم بما يكون فيها اذا لم يعرف
غاية ذلك واذا لم يحط علمه بما يكون فيها لم يعلم ما يكون فيها قبل ان يكون
تعالى الله من ذلك علوا كبيرا قال سليمان انا قلت لا يعلم لانه لا غاية لهذا
لان الله عز وجل وصفها بالخلود وكرر هنا ان جعل لها انقطاعا قال
الرضا عليه السلام ليس على ذلك وجب بانقطاء عنهم لانه يعلم ذلك ثم يزيدهم
ثم لا ينقطع عنهم وكذلك قال عز وجل في كتابه كلما نضجت جلودهم بدلناهم
جلودا غيرها ليذوقوا العذاب وقال عز وجل لاهل الجنة عطاء غير مجذوذ وقال
عز وجل وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة فهو عز وجل يعلم ذلك ولا
ينقطع عنهم الزيادة اريت ما اكل اهل الجنة وما شربوا اليس يخلف مكانه
قال بلى قال افيكون ينقطع ذلك عنهم وقد اخلف مكانه قال سليمان لا
قال فكذلك كل ما يكون فيها اذا اخلف مكانه فليس ينقطع منهم قال سليمان
بل ينقطع عنهم فلا يزيدهم قال الرضا عليه السلام اذا سمعت ما فيها وبنا يا سليمان
ابطال الخلود وخلاف الكتاب الحديث وفي هذا الكلام الشريف
جليل فعليك يحسن التامل تعرف تقريب التقابل ويمكن ان يجاب عن النقض

بمنع تحقق الترتيب بين مراتب الاعداد بناء على ان العدد الاكثر يحصل من
العدد الاقل والا لتعدد كل عدد واحد مثلا يكون كذا الثانية على الاثنية مع
الاثنين والخمسة الثلاثة والسبعة الواحد الى غير ذلك مما لا يعد فحض الوحدات
ولا يتوجه هذا المنع على اصل الدليل كما لا يخفى عند التامل واما ان العدد اذا
لم يكن معدودا موجودا في الواقع يكون باعتبار المحض الاحقق له في الواقع
ويقطع التطبيق بانقطاء الاعتبار الوجه الثاني من الاعتراضات على اصل البرهان
منع تحقق الترتيب اذ اراد السلسلة في الخارج حتى يجري التطبيق وجوابه يظهر عند
التامل في المقدمات المهدة فانا نقول لا يلزمنا اثبات الترتيب في الخارج بل
النفس الامر يكفينا في اجراء البرهان اذا كان طرفا التطبيق متحققة في نفس
الامر متمايزة منفصلة وتحقق ترتيب يكون التطبيق باعتبار كل منها وافية لاجرة
فيه الوجه الثالث ان هذا البرهان يتوقف على ان كلا من احاد السلسلة
امر متبتة خاصة من المراتب العددية بحسب الخارج او الواقع من غير ان يكون
للذهن والاعتبار مدخل فيها اصلا كالاول من السلسلة للاولية والثاني
للثانوية والثالث للثالثية وهكذا ولعل المخصم يمنع ذلك وجوابه ظاهر بعد
التامل فيما اذا كانت السلسلتان مرتبتين مستقيمتين بل نقول لا تحقق

النسبة ويقطع بل نكتفي بمجرد التطبيق باعتبار كل منها التقرير الثاني
لو كانت الامور الغير المتناهية ممكنة لامكن وقوع كل واحد من احدى
السلسلتين بازاء واحد من الاخرى على سبيل الاستغراق الى آخر
الدليل وهذا التقرير جار في غير المرتبة ايضا لكنه في المرتبة المتسقة اظهر
واعترض عليه بمنع امكان التطبيق اما في الذهن فلعجز الذهن عن استحضار
امور غير متناهية مفصلا واما في الخارج فمثل ما ذكره الامام والجواب
ان منع الامكان الذاتي قريب من المكابرة واما ما اورده في امكان
التطبيق الذهني فلا سدة في صحة الحكم الاجمالي والامكان يتحقق معه
وهو كاف في جريان الدليل كما يجيء بيانه على ان التفصيلي ايضا ممكن
بناء على القول بتقدم النفوس الفلكية فانهم متفقون على امكان العلوم التفصيلية
عليها فما ذا ارمنه غير متناهية وكيف يتوقف الذهن في ان القادر الذي اوجده
اولا مرتبا منطبقا يمكنه ان يوجده مرة اخرى منطبقا كما فرضناه ثانيا
وان ترتب انما المترتبة وما بجملته لو كان في الوقوع نوع خفاء فلا امكان
الذاتي للتطبيق في المرتب والامكان ترتيب غير المرتب لا خفاء فيه ومنعه
مكابرة التقرير الثالث ان يقال اما ان يكون كل واحد من الجملة الناقصة

على التوالي بازاء كل واحد من احاد الجملة الزايدة بمعنى انه لا يوجد في الجملة
الناقصة واحد الا بازائه واحد من الزايدة فيلزم مساواتهما واما ان يوجد
في الزايدة واحد لا يكون بازائه واحد من الناقصة فيلزم انقطاعها ولا
شبهة في صحة هذا الحكم وتحقق مصداقه وانقطاعها في المرتبة واما في غير المرتبة
فلا يلزم الا زيادة احديهما على الاخرى وزيادة غير المتناهي على مثله
لا يلزمه الانقطاع اما المرتبة فاذا فرضنا اولها منطبقا يصح الحكم الاجمالي
على البقية فيظهر التفاوت في جهة عدم التناهي حرما بخلاف الغير المرتبة فانه
ليس لها طرف معين حتى يلزم الانقطاع التقرير الرابع وهو ما قرره المحقق
الطوسي وهذا بناء المحقق الدواني ولا يرد عليه شيء من الايرادات المشهورة
ويكون الانطباق فيه في الواقع انطباقا قاصرا بنا لا مجال لتشكيك الوهم
ويقع فيه الزيادة والنقصان في الجملة التي فرض فيها عدم التناهي وهو ان
بين تلك السلسلة المترتبة على معلولات بلا نهاية في جانب القواعد
مثلا وما خلا المعلول الاخير على غير متناهية باعتبار ومعلولات غير متناهية
باعتبار فالمعلول الاخير مبدء السلسلة المعلولية الذي فوقه مبدء السلسلة
العلية فاذا فرضنا تطبيقها بحيث يطبق كل معلول على علته وجب ان يزيد

سلسلة المعلولية على سلسلة العلية بواحد من جانب التصاعد ضرورة
ان كل علة فرضت لها معلولية وهي بهذا الاعتبار داخلة في سلسلة
المعلول والمعلول الاخير داخل في جانب المبدا في سلسلة المعلول
دون العلة فلما لم يكن تلك الزائدة بعد التطبيق من جانب المبدا كان
في الجانب الاخر لامحالة لامتناع كون نهاية الوسط لاتساق النظام فيلزم
الانقطاع وان يوجد معلول بدون علة سابقة عليه تام فاذن تطبيق
ويجري هذا الدليل في غير سلسلة العلل والمعلولية من الجملة المرتبة فان في
كل جملة فان احادا موصوفة في الواقع بالسابقة والمسبوقية باي نوع كان
من السبق وبغيرها من النسب الواقعية المتضايفة وبهذا التقرير والتقرير
المأخوذ فيه امكان التطبيق اقوى التقريرات ولم تقريرات اخر وشكوك
واجوبة كرهنا لانطول بذكرها فان بطلان عدم التناهي في الجملة متفق
عليه بين الفريقين وانما المقصود اجراء البراهين في الحوادث المتعاقبة
وذكر اصل البراهين تمهيد لاصل المقصود والثاني برهان التضايف
وتقريره لو تسلسل العلل الى غير النهاية لزم زيادة عدد المعلولية على
عدد العلية والتالي باطل بيان الملازمة ان احاد السلسلة ماعدا المعلول

الاخير لها علية ومعلولية فيتكافو اعددهما ويتساوى فيما سواه وفق معلولية
المعلول الاخير زايدا فيزيد عدد المعلوليات الحاصلة في السلسلة على
عدد العليات الواقعة فيها بواحد وهذا الدليل يجري في كل سلسلة تحقق
فيها الاضافة في كل فرد منها في الواقع لاجتماع العقل وجدانا في
المقادير المتصل ضعيف فان اثبات اضافة في كل حد من الحدود المفروضة
فيها في الواقع مشكل القدم الان وفق كل جزء من اجزاء المقدار المتصل متصف
في الواقع لابمجرد الفرض بصفات حقيقية يتصف باعتبارها التقدم والتاخر
بحسب الوضع وهما متضايفان حقيقان وبوجود ذلك انهم قد صرحوا بان
اجزاء الزمان موجودة في الواقع بوجود الكل وليست القسمة ايجادا للجزئين
من كلام العوام بل تميز وتعين حدين للجزئين الموجودين فيه فيلزم
انتهاء اجزاء الجسم ويلزم الجزء الذي لايتجزى الان يفرق بين الاجزاء
المتباينة والاجزاء المتداخلة فانه لاتحقق في المتداخلة نسبة متبادرة يجري
فيه البرهان بل نسب غير تلك مسلمة وقد مر في جواب اشكالات برهان التطبيق
مايفيد بحل هذا الاشكال فتامل جيدا ثم اعلم ان هذا البرهان في التسلسل
احد الجانبين فقط ظاهر لاستره فيه واما في صورة التسلسل في الجانبين فقد

يتوهم عدم جريانه فيه ورفعه انما اذا احدثنا معلولا معينا ثم تقاعدنا او تساهلنا
بحيث يكون المتضايفان الواقعة في تلك السلسلة متساوية وتمام
الدليل ضرورة ان مضايف العلية الواقعة في تلك القطعة هو المعلولية
الواقعة فيما لا يقع في ما لك القطعة من الافراد اذ الكلام رد على عمرو
وعمرو ليس مضايف معلولية بكر وهو عليه رد وهو لا غير بل الاثنان منهما على
التوالي متضايفان تحقق بينهما اضافة تخصيصية لا تحقق في غيرهما فالمضايف
للمعلول الاخير انما هو ذات تلك القطعة هو علته القريبة التي فوقه لا غير
فافهم قال بعض الاذكياء من المتاخرين ان هذا البرهان قد تلقاه القبول
بالقبول وفيه شك لانا ان اردنا انه يزيد عدد المعلولية بحسب نفس الامر فمسلم
انما يتاتى هذا الدعوى لو كان لها وجود في الواقع مع انه ليس كذلك بل لها
صفتين اعتباريتين انتزاعيتين كما حققنا في مكانه وان اردنا انها
بعد اعتبار العقل لها وانتزاعها من تلك الاحاد فالعقل لا يمنع
الجميع حتى يلزم المحذور واجيب بانا كما ان العلية والمعلولية متضايفان فكذلك
العلة من حيث انها علة والعلة والمعلولية وان كانتا انتزاعيتين فلا شك
ان العلة والمعلول موجودان في الخارج ومنطبقان فيه ويجري البرهان فيهما

بلا قصور وقيل الجواب ورد بانه كما ان العلية والمعلولية اعتباريتان لا تحقق
لهما الا بعد انتزاع العقل فكذا العلة والمعلول من حيث انها علة ومعلول
لا تحقق لا بعد انتزاع الوصفين والعقل والعقل لا يقوى على انتزاع الجميع
وان اراد ذوات العلل والمعلول به دون اعتبار الوصفين فهما ليستا
متضايفتين من هذه الجهة وايضا لم يحصل سلسلتان بل ليس الا مجموع ذوات
غير متناهية بل الحق في الجواب ان العلة والمعلولية موجودة في نفس الامر بل
في الخارج على ما هو المشهور من مذهب الكلام في وجود الاضافات في الخارج
ومجرد الوجود في نفس الامر كاف فانها ليست اعتبارية محضة حتى لا تحقق
الا بعد اعتبار العقل وفيه تامل بعد لان وجودها في نفس الامر لا يجب ان
يكون على سبيل التفصيل بل يجوز ان يكون وجودها في طرف بعض المبادي
على نحو الاجمال كما مضى بيانه فتامل هذا ما سنح ببالي والله اعلم ان وجود
فيما نتنازع عنه وجود تفصيلي محقق جزما سواء كان في الخارج او لا كما
مضى في المقدمة الثالثة وبهذا القدر كاف لحل يمان الدليل على الحكم الاجمالي
المدعى بالحمل فرد فرد من الافراد الموجودة في الواقع مجموعا كانت
او متعاقبة بالاضافة بينه وبين تاليه كاف ايضا لاجراء البرهان ولا شبهة

في صحة هذا الحكم وصحة كسائر الاحكام النفس الامرية التي تحد العقول صحتها
وصدقها جزما في الواقع بلا توقف ويلزم على تقدير عدم التناهي تحقق
احد المتكافئين بكونه الاخر في نفس الامر بلا شبهة ولا حاجة لنا الى
بيان كيفية تحقق الاشياء في نفس الامر بل هذا الحكم مثل سائر الاحكام
التي نجد المتحقق في نفس الامر وان لم نعلم كنه نفس الامر حقيقته وبهذا التقرير
يصير البرهان في غاية القوة وجريانه في المتعاقبة اظهر والفرق بين التقرير
الاخير من التطبيق وبين التضايف ان اثبات المساواة بين
الجملتين ثم باعتبار وجوب بقاء المتضايفين والفسدة المترتبة هناك
انقلاع السلسلة على فرض عدمه وفي هذا تحقق الاضافة التي نسبتها تحقق
طرف الاضافة **البرهان الثالث** برهان العدد والمعدود وتقريره انه
لو تحقق امور غير متناهية سواء كانت مجتمعة في الوجود او لا وسواء
كانت مترتبة ام لا تحقق لها عدد لان حقيقة العدد هي مجموع الوحدات
ولا ريب في تحقق الوحدات وتحقق مجموعها في السلسلة فتعرض
العدد للجملة لا محالة اذ لا حقيقة للعدد الا مبلغ تكرار الوحدات ونظير
من التامل في المقدمات ذلك المطلب كما لا يخفى وكل مرتبة يمكن

فرض من مراتب الاعداد على سبيل الاستغراق الشمولي فهي متناهية لا يمكن
فرض مرتبة اخرى فوقها والا لزم ان يقف مراتب العدد وهو خلاف
البديهي هي محصورة بين حاصرين احدهما الوحدة والاخر تلك المرتبة
المفروضة اخيرا فالمعدود ايضا وهو مجموع السلسلة الغير المتناهية ايضا
متناهية لانه لا يمكن ان يفرض للمجموع حد يقف عنده فرد الا مرتبة واحدة
من مراتب العدد من جهة واحدة وكل مرتبة يمكن فرضها فهي متناهية
كما مر نعم لو امكن فرض جميع المراتب الا تقفية للعدد وامكن تصور
خروج جميع المراتب الا تقفية الى الفعل وامكن عروض اكثر من مرتبة
واحدة للعدد او للجملة الواحدة من جهة واحدة امكن عروض العدد الغير
المتناهي لهذه الجملة لكنه محال لانه لا يمكن احد المجموع الا مواللا تقفية
لا يتصور خروج الجميع الى الفعل ولو على سبيل التعاقب والا لزم ان
يقف عنده الشرم النظام في احد الامرين نقول مفهوم اللا تقفية ومفهوم
المجموع متساويان كما قرر في محله وهذا البرهان واضح المقدمات يجري في المجتمعة
والمتعاقبة والمرتبة وغير المرتبة بلا تامل وهذا الدليل لا يوجد في غير هذا
الكتاب وهو من سوانح الخاطر القاصر واعلم ان لهذا الخط براهين كثيرة

كالبرهان العرشي وبرهان الوسط والطرف وبرهان الخيشيات والبرهان
الاسد الاخصر وقد سمع للفاضل المدقق الحكيم الشيخ ساني عشرة براهين لهذا
المطلب جمعها في رسالة منفردة واكثر البراهين المذكورة جارية في المتعاقبات
بادنى تامل والتقرير الاخير من التطبيق والتضايف والعدد والمعدود
لا جارية جريانها في المتعاقبة **المقام الثاني** في ابطال عدم التناهي
في الامور المتعاقبة من الحوادث المتسلسلة الى غير النهاية واذا ثبت
تناهي الزمان والزمانيات في جهة الماضي ثبت انه لا يكون قبل ذلك
الا العدم الصرف للزمانيات كما ان البرهان لما اقتضى تناهي الابعاد
القاره والامكنة لزم ان ينتهي الاجسام الى عدم صرف للجسمانيات
كلها لا خلاء ولا ملاء فنقول تدل على هذا المطلب براهين منها ان الاخبار
الدائرة على بطلان الغير المتناهي مطلقا وبالاخبار الدالة انه تعالى كان
ولم يكن معه شئ **البرهان الاول** برهان التطبيق وتقريره في
المتعاقبة بالتقريرات السابقة ظاهرا وذهب المحقق الطوسي في
التجريد الى جريان التطبيق والتضايف فيها وقال في نقد المحصل بعد
تزييف ادلة المتكلمين على ابطال التسلسل في المتعاقبة هذا حاصل كلامهم

في هذا الموضع واما القول ان كل حادث موصوف بكونه سابقا على
بعده ولاحقا بما قبله والاعتبار ان مختلفان فاذا اعتبرنا الحوادث الى ما لا نهاية
البتة مرة بالاان تارة من حيث كل واحد منها سابق وتارة من حيث هو
بعينه لاحق كانت السوابق واللواحق المتباينان بالاعتبار متطابقين
في الوجود لا يخلو مرة نظائرها الى توهم تطبيق ومع ذلك يكون السوابق
اكثر من اللواحق في الحادث الذي وقع النزاع فيه فاذن اللواحق متناهية
في الماضي لوجوب انقطاعها قبل انقطاع السوابق والسوابق زايدة
عليها عددا وتناهيا فيكون متناهية ايضا انتهى وقد اشكل البرهان بوجوه
محصلها منع صحة التطبيق لانه يرجع الى تطبيق المعدوم بالمعدوم ولان
التطبيق نسبة بين امرين متحققين للمنتسبين وعلى تقدير التسليم فلا يجري في
الزمان والحركة لانها متصلة واحدة واحرائها فرضية وبالمعارضة بانه يجب
القول بوجود ما لا نهاية من الحوادث الى القديم والجواب ان الشيء ما لم يتحقق
نفس الزمان وما بعده مبنى على ان التطبيق بعضا والانطباق تاما يتحقق حينئذ
الفعل والقبول بوجودهما في نفس الزمان فلا شك انهما كانا موجودين وحينئذ
وجودهما يحقق الانطباق ثم بعدها وبانبات النسبة الامر بين امر

المتصل الواحد ومنع وجوبه ربط القديم بالحادث ولنفصلها في فصول

فصل قيل ان قلت الحوادث المتعاقبة امكن تطبيقها على سلسلة اخرى من الحوادث ويكفي لتطبيقها ضبط الوجود الخارجي لاحدهما في اوقات وجودها المتعاقبة قلت حين التطبيق لابد من وجود الاحاد على نحو التعدد والامتياز اما في الخارج فليس وانما ذلك بحسب الذهن فلكذلك لم يحز ذلك ولكنا لا يكفي للعقل تحصيل الامتياز وجود كل واحد في الاوقات السابقة على زمان التطبيق لا يفيد لانه يرجع الى تطبيق المعدوم فان الوجود ضروري حين التطبيق وايضا لابد في الانطباق من وجود مجموع الاحاد وذلك المجموع لا يكفي وجوده الان ذلك المجموع لم يكن موجودا قبل الحادث الاخير وبعده لم يبق شيء منه موجودا والقول بوجوده في مجموع الاوقات على سبيل التدريج كالحركة القطعية يقتضي وجود الكل في جميع الاوقات على ما ذكر يستلزم وجود الكل بدون شيء من اجزائه وفيه بحث اذ يكفي لوجود مثل هذا الكل وجود اجزائه في اجزاء زمان الكل فتامل جيدا فانه من غوامض الفن انتهى كلامه وتحقيق الحق في هذا المقام ان الموجود قد يوجد في طرف الزمان وهو الوقعيات وقد يوجد في نفس الزمان وهو

التدريجات والامر التدريجي مجموعها موجود في مجموع زمان وجوده على سبيل الانطباق وليس المجموع موجودا في بعض الزمان ولا في ان من الانات فان سئل الحركة في اليوم هل هي موجودة في ان من انات اليوم المفروض او في شيء من ساعاته فالجواب انها ليست بموجودة فيها اصلا بل في مجموع اليوم وقد بين ذلك بوجه شافي في مطانه وانطباق الحوادث المتعاقبة الزمانية بعضها على بعض من قبيل الثاني فالتطبيق موجود في كل الزمان لا في ان فان الانطباق حكمه حكم المنطبقين كانطباق الحركة على الزمان وانطباق الحركة على المسافة وبهذا ظهر انه لا ترى ان الكرة المدحرجة على سطح مستو يطبق دايره من محيط الكرة على المسافة جزءا جزءا وانطباقها لا يمكن ان يكون في ان لانه لا يمكن التماس بين المستديرة والمستوي الا بنقطة فقط وان انطباقها تدريجي في كل الزمان او لا تعلم ان الحركة والزمان متطابقان تدريجا في كل زمان الحركة ولو لم ينطبق الزمان على الحركة لم يكن مقدارا لها سواء كانا موجودين في الخارج او لا ويمكن الجواب ايضا على القول بعدم وجود الزمانيات بانه لا شك ان

احاد المتعاقبة من احدى السلسلتين منطبقة في الواقع مع احاد
السلسلة الاخرى التي كانا معا في الوجود في ازمنة وجودهما
وان لم يكونا موجودين حال حكمنا ووجودهما حال الحكم غير لازم
في جريان البرهان بل وجودهما حين الانطباق وليس من قبيل تطبيق
المعدوم على المعدوم بل من قبيل الحكم بانطباق المعدوم في
حال الحكم على المعدوم الموجودين معا في حال الانطباق وذلك مثل
سائر الاحكام الصادقة على الامور الماضية والظاهر ان هذا المقابل
زعم ان التطبيق يحقق بعد منا والانطباق لا يوجد حين تعلمنا وقد
بينا ان ليس كذلك وقيل ايضا ان التطبيق يتوقف على الترتيب وهو
يتوقف على تحقق اوصاف ونسب واضافات يسلكها في سلك
الترتيب وفي المتعاقبة لا يوجد ذلك لان فيما عدا الحادث الاخير
لا يوجد شيئا من طرفي النسبة وفي الحادث الاخير لا يوجد الا طرف
واحد فلا تحقق للنسبة ضرورة انها فرع تحقق المنتسبين فان
قلت لعل الاتصاف في الزمن كما قالوا في اتصاف اجزاء الزمان
بالتقدم والتاخر قلت لما كان الحوادث لا نهاية لها فلا يمكن التفصيل في

الازمان والمبادي العالية الوجود الاجمالي غير كاف لعدم الامتياز
فيه انتهى والجواب انه يجزم العقل بان حوادث زمان الطوفان في
الخارج قبل حوادث زمان البعثة وقبل الحادث اليومي بلا ريب
ولا يتفرع على اعتبار العقل كيف وهم معترفون بان الحادث المتقدم
علة معدة للحادث المتاخر بالعلية والمعلولية الخارجية فان العلة ما لم يوجد
في الخارج من حيث انها علة لم يوجد المعلول في الخارج وهما متضايفان
فظهر ان النسبة العلية والمعلولية متحققة بين المعلول والعلل المعدة والعلل
المعدة وجودها السابق وعدمها علة فتحقق النسبة بين المعدوم والموجود
والعجب انهم كيف يقولون بهذا وينكرون تحقق الترتيب والنسب
واما ان التطبيق في الواقع مع ان في التقرير الاخير يكفي النسبة
بالعلية والمعلولية التي هم قائلون بها والحق ان طرفي النسبة لا يمكن
ان يكونا معدومين بالعدم المطلق واذا تحقق نوع تحقق وان لم
يتحقق في الوجود فان العقل يجوز تحقق النسبة بينهما ولم ينقبض منه ومن
تصور حقيقة وجود الاعراض التدريجية تصور كيفية النسبة بين اجزائها
المتعاقبة وقد مر استبعاده واذعن بها ثم ان النسبة بالتقدم والتاخر بين

اجزاء الزمان في الواقع من غير فرضه والاعتبار العقل وتصوره واتصافها
وانصافها بالصفات الثبوتية والحكم بالاحكام النفس الامرية بل المجاز هي المستلزمة
لثبوت المثبت له في الواقع مما لا شك فيه احد وليس من الاحكام المتفرعة
على اعتبار العقل المأصلة بعد فرضه والبحث حاصل بالفعل الا بعد الفرض فانه
لو كان كذلك لكان حكم العقل بان هذا الجزء متقدم وذاك متاخر في
الخارج من الاحكام الكاذبة لانه في الخارج ليس كذلك في الحقيقة الا ترى
انه يصح الحكم على الدورات الغير المتناهية من الحركة والزمان بالتقدم
والتاخر والقوة الاشياء الاحال غير كاف لاتصاف كل جزء جزء
بالتقدم والتاخر والتفصيل يعجز عنه العقل عندهم فكيف يكون هذا
الاتصافات بعد فرض الاجزاء كما ذهبوا اليه وقد ذهب بعض
المحققين في جواب شك من قال لم لا تتصف هذه الاجزاء من الزمان
والتاخر وذاك بالتقدم الى ان هذه الاتصافات مستندة الى امر في
الاجزاء وتشخصاتها الحاصلة لها فحكما انه لا يصح السؤال بان زيدا لم
صار زيدا او العمرو عمرا والا يصح السؤال بانه لم صار امس امسا واليوم اليوما
وذهبوا ايضا الى ان اختلاف اجزاء الفلك بالقطب والمنطقة مستند الى

هوية الاجزاء ولا شك ان هوية الاجزاء ليس بفرض الفارض بل بوجوده
في حقيقته لكن الاجزاء وهوياتها موجودة بوجود الكل بوجود واحد وكما
ان اجزاء الجسم وتشخصاتها موجودة بوجود الجسم بوجود قار كذلك اجزاء
الزمان والحركة موجودة بوجود الكل بوجود تدريجي تلاشت وتلاشت والمناقشة في
هذه ناشية من عدم تصور حقيقة الوجود التدريجي كما ينبغي فلا بأس في اتصال الزمان
والحركة اذا كانت بوجوده بوجود واحد فان هذا النوع من الاختلاف
في الحقيقة لا يستلزم القسمة بالفعل والانفصال بعد الاتحاد بوجود الكل ثم
نقول ان الشيخ نفسه استدل في مسئلة وجوب سبق كل حادث بمدة بان
معروض القبلية والبعدية في الواقع يجب ان يكون موجودا وقيل في دفع اشكال
لزوم انقسام الزمان بالفعل عن الشيخ بان اختلاف الاعراض لا يوجب
القسمة الخارجية كما في الجسم الابيض ثم يتعاون بعد التنزل عن الجميع اذ عندهم
والحادات والمواد توجب القسمة والتحقق الاجزاء في الواقع
وذلك تحقق في الفلك باعتبار وصول مركز الشمس الى الافق فيتميز الايام
والشهور في الواقع فيمكن التطبيق باعتبار نفس الاجزاء وباعتبار العدد العارض
لها الى عدد الايام والشهور

اذ لا شك ان اجزاء الزمان

في الخارج بحيث انه لو وجدت كانت متقدمة ومتاخرة وبهذه الجهة
نسبة بتة لاجزاء الزمان بالفعل بدون العروض والاعتبار واما انها نسبة
فلان الامر كذلك لو تحقق كان سابقا على اليوم ثم اعلم انهم قاطبة صرحوا
بان الصفة لا يجب تحققها في ظرف الاتصاف والمحكوم به لا يجب وجوده
في الحكم مع انه نسبة وذهبوا ايضا الى تساوي نسبة الممكن الى طرفي الوجود
والعدم والى صحة الاتصاف بجميع الامور العدمية في الخارج الى
غير ذلك من التطاير والحاصل انا ذكرنا بعضه مما لا يتوقف فيه
العقل وبعضه مسلم عندهم وبعضه كسر استبعادات فلا سبيل لهم الى
انكار تحقق النسبة وصحة التطبيق بين الامور المتعاقبة سيما في بعض
تقريرات برهان التطبيق **فصل** ثم قال هذا القايل قال الامام
في نهاية العقول اني مترددا اربعين سنة في ان برهان التطبيق هل
هو جار في صورة التعاقب حتى ظهر لي بعد معضلة انه جار فيها واما القول
كنت مترددا في مدة قليلة حتى ظهر لي انه ليس بجار فيها اذ لا تطبيق في
فيضان الحادث عن القديم عن القول بالتسلسل على سبيل التعاقب وفيما
للزوم التخلف عن السبب التام وذكر السيد الشريف ان لا بد من التزام التسلسل

على سبيل التعاقب اما عند الحكماء في الحركات والاوضاع الفلكية واما عند
اهل الشرع ففي تعلقات الارادة مع انه خلاف مذهبهم انتهى كلامه واجاب
عنه بعض المحققين بانه لا حاجة في التزام التسلسل فانه لو كان الذات موجب
لتعلق الارادة القديمة بوجود الحادث في وقت معين كانت الارادة
والتعلق كلاهما قديمان والمراد حادث واعترض عليه بان الارادة
وتعلقها ان كانا قديمين فوقوع المعلول بعدهما ترجح من غير مرجح
وان كانا حادثين عند حدوث المعلول سئل الكلام الى علة حدوثهما
وتسلسل انتهى اقول التزام التسلسل ليس ببعيد اما للمتكلمين فلانه ملتزم لكن امر ترجيحي
يستحيل اجتماع السابق مع اللاحق بالذات ويكون السابق علة موجبة
للاحق لا يحصل المقصود ومعلوم ان الارادات ليست كذلك بل يجتمع
جميع الارادات وبوجود واحدة لان كل ارادة سابقة فهي
مع ذاتها تقوم علة تامة للاحق اعلم ما قرره هذا القايل ولو تعسف متعسف
في ثبوت هذا المعنى في الارادات يعني امتناع اجتماع السابق
مع اللاحق وكون كل سابق علة موجودة للاحقه لكانت زمانية
ارادة اذ لا حقيقة للزمان الا هذا ولزمهم ان يعترفوا بلوازم حقيقة الزمان

من الحركة وغيرها واما الحكماء فلما سيجئ مفصلا وتحقيق المقام ان الشبهة
انما نشأت من توهم ان تعلق زماني لوجود امتداد متكم كالزمانيات
يفعل في وقت ويترك في وقت حتى يتصور في وقت الفعل طلب المرجح
واذا كان الخلق منه تعالى في جميع ازمنة وجوده لم يتخلف المعلول عن
العلة التامة وان تاخر وجود المعلول عن بعض ازمنة وجوده سبحانه
وتعالى كان تخلفا للمعلول عن علته التامة ثم انهم بعد الاغماض عن هذا توهموا
ان قبل العالم زمانا وطلبوا المرجح لخلق العالم في وقت دون وقت ولم
يتصوروا العدم الصرف للزمان والزمانيات والمكان والمكانيات
باسرها ولم يعقلوا الا شيئا التحيز بحيث لا يكون شيئا اصلا الا الله الواحد
القهار ولم يفرقوا البتة بين ازلية الامكان وامكان الازلية وزعموا ان المكان
ازلية المكنات وقالوا لو لم يكن ازلية المكنات لزم انقلاب ماهيات
المكنات من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي ثم اضطروا فاخذ
بعض العقلاء الى امكان الترجيح بلا مرجح وجواز تخلف المعلول عن العلة
التامة ولم يدروا انه اذا كان الواجب شيئا مقدسا عن الزمان
كما حسبوه لا يتصور التخلف والا تخلف كما انه اذا كان احد طرفي النسبة مجردا

عن المكان لا يتصور فيه حقيقة المماسة واللامماسة والقرب والبعد والاتصال
والانفصال ونظائرها وذهب فرقة اخرى الى قدم العالم وسد الحوادث
وبعض اخر الى التسلسل في الارادات الذي ينبغي ان يكون الى الهزل اقرب
منه الى الجد وهلم جرا الى مثل هذا عاقل فاما من ذهب الى تقدسه تعالى عن
الزمان فكما اعترفوا به وورد في الروايات عليه كلام مستفيض وحاصله يلزم
التخلف عن الموجب التام وتصوير يحتاج الى لطف قريحة بل العقل قاصر عن
درك امثال هذه الامور والحكم حول كبريائه عقل عاقل والمكان مقدس عن
الزمان وان لم يعلم حقيقته كاف في حل الشبهة ومن الخلع عن ربقة الوهم
والحكامة الكاذبة وتصور عدم الزمان والزمانيات والمكان والمكانيات
باسرها عدما مطلقا لا يلزمه الترجيح بلا مرجح في خلق العالم بانه لم
خلق حينئذ خلقه ولم يستدم ولم يتاخر خلقه فانه لا يتعين في العدم الصرف
والاتساوي المحض جدد دون حدوث لا قدم ولا تاخر ولا قبل ولا بعد بل هو منزه
الاوهام الكاذبة والغروض التخيلية الناشية من الفة الحواس بالزمان ونظيره
طلب المرجح في كون العالم في المكان الذي هو الان ولم يقع فوقه او تحته
بحيث يكون مركز الارض في محدب فلك الشمس مثلا او الى غير ذلك من الجهات

وليس مراد المحقق الطوسي في التجريد بما حيث قال واختص بوقته اذ لا وقت
قبلا انتهى فلو سئل ما لم يوجد العالم مع تقابل تأخر عنه قلنا هذا موقوف
على كونه تقارنيا وعلى كون الزمان داخلا في تحقق ظرف الماضي حتى يتصور
المعية والتأخر وطلب الترجيح وهو موهوم وكيف يتصور معية الزماني مع
القديم الزماني وعلى تقدير عدم الزمان راسا كيف يتصور التأخر وانما يتصور
ذلك لو كان مدة تقاس بين العالم امتداد متكمم متداري وعلى تقدير تسليم
المقدمتين انما يتم المقصود لو ثبت امكان هذا النحو من الوجود على الممكن
اعني الوجود الدائم وهو ممنوع لجواز استحالة هذا النحو من الوجود بالذات على
الممكن وقد مر في الاخبار ما يؤيده لا يقال يكفي طلب الترجيح فيما بين الاجزاء
التي حدثت لانا نقول ان الزمان لا يتحقق الا مع العالم فهو ايضا طلب
الترجيح بين الحدود الموهومة في العدم الصرف ثم نقول امتناع بعض انحاء
الوجود او العدم لا ينافي الامكان الذاتي عالم يمتنع جميع انحاء الوجود او
العدم الا ترى انهم معترفون بامتناع العدم اللاحق على الزمان وبامتناع الوجود
بعد العدم اللاحق وهو اعادة المعدوم على جميع الموجودات وبامتناع
الوجود المتدرج على مثل الاجسام والوجه الدفع على الزمان والحركة الى

غير ذلك مع ان الكل ممكنات ذاتية اذا تقرر هذا فنقول يمكن ان يكون
الوجود الدائم على الممكنات مستحيلا بالذات لا يقبل ماهية الممكن الا الوجود
بعد العدم وكل ما يدل على استحالة وجود الغير المتناهي مطلقا وعلى حدوث
العالم من النقل والعقل يدل على امتناع نحو الوجود الدائم على الممكن لانه
لو كان هذا النحو من الوجود مستحيلا بالذات على الممكن لكان العدم الازلي
واصالة الواجب لا يكفي رد الرفيع ان لا يوجد ممكنا اصلا وابدا لانا نقول
هذا النحو من العدم لا ينافي الوجود الحادث بوجه وانما ينافي نحو وجود الحادث
نحو اخر من العدم وهو العدم المرسل وهذا النحو من العدم ليس بواجب بالذات حتى
يستحيل زواله ولا يوجد ممكن ولا ريب في ان المقابل للكل نحو من الوجود
خاص من العدم وهذا النحو الذي هو مقابل لا يجتمع مع الوجود واما سائر
انحاء العدم فقد يجتمع مع الوجود بل قد يجب اجتماعه معه واطلاق القول بان
الوجود بعد العدم ايضا من صميم العبارة والمراد بهذا النحو من الوجود المتناهي
الامتداد من جهة الماضي الذي حصل للحادث وقد مر في بيان ان علة
الحاجة الى المؤثر هو الامكان بشرط كونه بحيث يسبقه العدم ما يؤيده
وبما قررنا ظهر الفرق الواضح بين ازلية الامكان وامكان الازلية تامل في

هذا المقام فانه حقيق بالتامل **فصل** ثم قال هذا التاويل الذي وضع
المتكلمين الى الحكم بامتناع التسلسل في الامور المتعاقبة بهو لزوم الحركة السرمدية
المستلزمة لقدم الجسم والزمان على ما ادعاه الفلاسفة فيقال انه ليس يلزم
بجواز ان يكون هناك امور غير متناهية متعاقبة ولا يلزم حينئذ قديم
غير الله تعالى اذ كل موجود حينئذ يكون حادثا فان قلت يلزم قدم النوع
المحفوظ بتعاقب الاشخاص المتسلسلة قلت لو سلم ان الاجماع منعقد على
امتناعه ولم يكن المجمع عليه مجرد انه لا شخص موجودا غيره تعالى قديما نقول
لعل الكل الطبيعي غير موجود في الخارج على ما ذهب اليه صاحب الحكمة
وغيره ولو سلم فنحن القائلين بوجوده ان الاثبات موجودة بالذات
بوجود الاشخاص والعرضيات موجودة بالعرض بوجودها ولعل تلك الحوادث
غير داخلة تحت ذاتي فلم يلزم وجود الكلي المشترك بينها الا بالعرض
والوجود بالعرض وجود مجازي ولو سلم فلعل تلك تتعلقات الارادات
وتعلق الارادة راجع الى صفته تعالى فلا يلزم ذات قديمة غيره تعالى
ويمكن ايضا ان يقال لا معنى لاتصاف النوع بالقدم والحدوث الا ان قبل
كل شخص شخص الى نهاية ومع تجويز تلك الاحتمالات كلا او بعضا لا يحاذيه

في رفع

في رفع الاشكال الى التشبث بالفرق بين العلة الموجبة والمختارة بان
تخلف المعلول عن الاول لم يجز بخلاف الثانية جاز بما اختاره الامام وتبعه
جمهور المتكلمين مع انك قد عرفت انه لا فرق بينهما اذا كانتا تامتين
هذا غاية تحقيق الكلام في هذا المقام والكلان على التوفيق انتهى ونقول
قد عرفت الحق في هذا المقام وانه لا قديم سوى الله تعالى سواء كان ذاتا
او صفة وسواء كان شخصا او طبيعة ثم ان التزام التسلسل في الامور المتعاقبة سواء
كانت اثارا للارادة او غيرها لم يمنعه اجماع السابق منهما لاحقهما
فالوجه في هذا المقام انما منع كلامنا اجماع السابق واللاحق في الزمان
او منع وجوب قيام الزمان بالحركة كما قيل انه منع حينئذ بقاء الواجب تعالى
او منع لزوم جسم متحرك واحد بالشخص دائما بجواز تعاقب اجسام متحركة
على التناول الى غير النهاية بان يوجد جسم متحرك عند انعدام سابقه
دائما ثم نقول ان التسلسل في الامور المتعاقبة والقول بقدم الطبيعة انما يمنعه
على عدم تصادمها للاجماع فلا شك انه مصادم للاحاديث لانه يلزم
ان معه تعالى دائما شيئا وهو مصادم لما يدل على انه تعالى كان ولم يكن
معه شيء غيره في الاحاديث ومصادم للادلة القطعية الدالة على استحالة

التسلسل مطلقاً وامتناع وجود الكل الطبيعي وان ذهب اليه صاحب المحاكمات
غير صحيح لقيام البرهان القوي على وجوده وكذا قوله لامتناع اتصاف
النوع بالقدم والحدوث الا ان قبل كل شخص شخص لا الى نهاية لان هذا
القول لا يستقيم على القول بوجود الطبائع نعم يستقيم على قول
المعتزلي في تمدد الملفوظ والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه
تأمل وبالجملة تعاقب الاشخاص الى غير النهاية سواء اشتركت في ذاتي
او عرضي وسنزيده بيانا بوجوه كثيرة قطعية واما التسلسل في الاعدادات وانه
فقد لم يزل يزيد ويزيد الارادة وممكنا فهو مما يضحك منه الثكلى

البرهان الثاني على ان التضايف والعدد والمعدود اظهر جريانا من التطبيق
في الامور المتعاقبة ويتوجه عليها بعض ما مر والجواب هو الجواب وكذا سائر
البراهين التي لم نذكرها سيما برهان الوسط والطرف

البرهان الثالث

انهم قالوا بالحوادث الغير المتناهية التي كل سابق منها علة معدة
للاحقه على السبيل الاستغراقي وان ايجاد الواجب تعالى للكل وكل واحد منها
مشروط بالسابق تحقيقا للاعداد وتصحيحا لارتباط الحادث بالقديم
وانه تعالى ليس بموجب تام لو احد منها اذ تقريره انه فعلوا ولسلسل المعدات على

ماذهبوا اليه لا الى نهاية لزم ان يكون وجوب كل واحد منها وجوبا نظريا
يعني انه يجب كل منها بشرط وجوب سابقه ولا ينتهي الى الوجوب القطعي البتة
الذي يكون تعالى موجبا له ذاته بدون شرط لانه عندهم انه تعالى ليس بموجب
تام للكل واحد من المعدات بل الحوادث مطلقا وتاثيره تعالى في كل منها
موقوف على تاثيره في معد سابق عليه الى نهاية فوجوب كل منها وجوب شرطي
لا يجب بسببه سابقه والوجوب الشرطي غير كاف للتحقق واحد منها فانه
بمنزلة قضايا شرطية غير متناهية مقدم كل لاحق منها السابقة فاذا لم تنته
الى وضع مقدم لم تنتج شيئا ولو توقف تاثير الواجب في كل حادث ايجاده
اياه على ايجاده حادثا اخر ولم يجب لذاته تلك الايجادات لكان يجوز
للواجب ترك ايجاد الحوادث بالكلية مالم يمتنع هذا الاحتمال في
نفس الامر اذ لا واجب منها في الواقع لان وجوب كل حادث انما هو
بشرط ايجاد حادث آخر وهكذا والكلام في ترك الايجاد راسا وما
لم يمتنع جميع الخمسة ارتفاعا عاديا وعادة في الواقع لم يجب وجوده وتوهم
بعضهم انه لا يمكن ارتفاع جميع الحوادث لاستلزامه ارتفاع الطبيعة
القديمة المستندة بلا شرط الى الواجب تعالى شانه وهو مردود بانا لا نم

استناد الطبيعة بلا شرط الى الواجب تعالى شانه لان الطبيعة عندهم
اذا كانت ذاتية للمحتها فانما هي مجعولة بجعل ما هي ذاتية له جعلا
واحدا ولا يمكن تعلق جعل جديد بها لطبيعة الكلية قطعا وجعل كل
فرد من افراد الطبيعة عندهم انما هو بشرط سبق معد فجعل الطبيعة ايضا
انما يكون بشرط سبق معد نعم لو تحقق تاثير منفرد في الطبيعة وراء
التاثير في الافراد لوجب ان يكون التاثير من الواجب فيها اما
ابتداء او بواسطة قديمة وتاثير الواجب تعالى في القديم بلا واسطة
وشرط او بواسطة قديما نما هو منشأ استحالة اعدام القديم عندهم
فظهر ان سلسلة الحوادث يجب ان ينتهي الى حادث يجب وجوده عند
الواجب بلا شرط معد فتقطع سلسلة الحوادث به لانه لا يجوز تقدم
شرط او معد من الحوادث عليه ولكنه يمكن اجراء كثير من براهين اثبات
الواجب التي لا يتوقف على ابطال الدور والتسلسل هنا بادنى تصرف
لا يخفى على اللبيب فتامل فان تاثير الواجب تعالى عندهم في كل حادث
يتوقف على معدوم وجود الواجب مع عدم المعد في حكم قوة فرض عدمه
تعالى العباد بانه في عدم التاثير والعلة التامة عندهم هو الواجب مع

المعد

المعد ومجموع المركب من الواجب والممكن ممكن فالعلة العامة لجميع الحوادث
الغير المتناهية ممكنات فكما لا ينفع الالتزام بالتسلسل في مسئلة اثبات الواجب
لا ينفع الالتزام بالتسلسل هنا ايضا اذ الادلة الدالة على اثبات الواجب على
تقدير عدم ابطال التسلسل تجري هنا ايضا بادنى تفاوت البرهان الرابع
على تقدير تسلسل الحوادث على سبيل التعاقب يلزم ان يتقدم على كل
حادث من الحوادث على سبيل الاستغراق عدم ازلي لكل حادث
حادث فالحادث الاول والثاني يجتمعان في العدم او يوجد في
الواقع مرتبة من المراتب كانا معدومين فيها واجتمع معهما عدم الحوادث
الثالث ضرورة ان عدم كل حادث ازلي وان عدم الحادث المتاخر
وان كان الحول امتدادا من الحادث المتقدم الا ان الكل متحقق
في طرف الزمان اذ طبيعة الزمان ازلية عندهم والاعدام كلها ازلية
فلا بد من اجتماعها قطعا في زمان ما ويجتمع مع هذه الاعدام السابق
عدم الحادث الرابع وهكذا على ترتيب الاحاد على التوالي فاذا استغرق
بهذا الاجتماع اعدام جميع الاحاد فيكون جميع الحوادث معدوما في مرتبة
من المراتب الواقعية فتاخر جميع الحوادث عن تلك المرتبة الواقعية وكل

الجميع معدوما في تلك المرتبة فيكون لها مبدأ وانقطاع وهو المطلوب
الا ستعرق فينتهي الى حادث معين لاجتماع عدمه مع عدم ما قبله من
الحادث الان بد الحادث لا يسبقه عدم فيكون قديما بالشخص واما
ان الحادث الذي قبله لا يسبقه عدم ازلي فيكون ذلك قديما ضرورة
انه لو تقدمها عدم ازلي يجب اجتماعهما مع ما تاخر عنها فينقطع سلسلة
الحوادث على اي تقدير لانه يقال لكل جملة قسمانية يجتمع في العدم ويتحقق
عدم سابق على الجميع واما جملة الحوادث الغير المتناهية فلا انا نقول
قد بينا ان هذا الحكم مستغرق لجميع الاحاد على التوالي وقدمنا في المقدمات
الممهدة ان امتناع هذه الاحكام على كل فرد لسري الى الجملة فلا محال لهذا
التوهم ولك ان تقول هنا سلسلتان احديهما سلسلة وجودات
الحوادث والاخرى سلسلة اعداما فاذا اخذنا مجموع الوجودات بحيث لا يشذ
عنها فرد وكذا العدمات فلا شك ان جملة العدمات بحيث لا يشذ فرد متقدمة
على جملة الوجودات لتقدم كل فرد منها على نظيره وبعده ومثل هذا
الحكم يسري من الاحاد الى الجملة ولان جملة العدمات لما كان كل فرد منها
ازلية فالجملة ازلية وجملة الحوادث حادثة وتقدم الازلي على الحادث

ضروري

ضروري ولا شبهة في امكان احد المجموع بحيث لا يشذ فانه ليس من قبيل الجملة
الا تفقية التي لا يكون فيها احد المجموع بحيث لا يشذ وقد اخذوا جملة
الممكنات في دليل اثبات الواجب فيكون ممكنا فلا يكون في تلك المرتبة شيء
من الحوادث وهو الانقطاع ولك ايضا ان تقول يتقدم على كل حادث عدم
ازلي هو عدم لهذا الحادث وعدم هو جميع ما بعده من الحوادث التي هو
بعدها وسبق هذا العدم يستوعب جميع احاد سلسلة الحوادث وحكم الاحاد
الى الجملة فيلزم عدم مجموع الحوادث راسا وانقطاعها ولك ايضا ان تقول
مجموع الحوادث واحد شخصي لان كل جزء منه واحد شخصي لان كل جزء منه
واحد شخصي وحادث ايضا لان جميع اجزائه حادث فيلزم الانقطاع
ونقول ايضا السلسلة المذكورة معدات عندهم والمعد يسبق وجوده وعدمه
في المعلول المتاخر وكلاهما سابق عليه فنا خذ سلسلة العدمات الا خفه
السابقة على وجودات المعلولات ونقول اما ان تستغرق سبق
كل فرد من العدمات لكل فرد من وجودات الحوادث النظر على النظير
فيلزم تقدم جملة سلسلة العدمات اذا اخذنا بحيث لا يشذ منها شيء
على سلسلة وجودات الحوادث وهو يستلزم الانقطاع وتقدم عدم اللاحق

على الوجود مع ان السبق فيفتقر الى فرد لا سبقة عدم المعدة فينقطع
سلسلة المعدات ويمكن ان ينسب جملة سلسلة العدمات اللاحقة الى جملة
الموجودات السابقة ويجاب بان يكون متاخرة عن جملة الوجودات اما تقدم
الاعدام اللاحقة على الوجودات فقط الا ترى الدرجات المبنية الى ابعد الى
غير النهاية اداسى فوق كل درجة اخرى فالدرجات المبنية اخيرا كلها
جملة فوق الدرجات السبعة اولا فهكذا احوال جملة المعدمات
مع جملة الوجودات سواء كان السبق بالذات او بالزمان وامّا
الانقطاع فمحتاج الى تعمل حدس وان المحلتين الماخوذين بحيث
لا يسد كلاهما واحد بالشخص ان جميع اجزائها واحد بالشخص ولا
يدفع الدليل بالجملة المتناهية من المعدات لان الوجود الاول من
السلسلة غير مسبوق بالعدم اللاحق لانه معدوم فلا يلزم
محذور فيطلان الخ انما لزم من عدم التناهي واستحالة العدم اللاحق
لكل وجود وجود لتاخر كل فرد من العدمات عن نظيره من الوجودات
ويلزم الخلف من وجوه وعلى هذا التقريرات لا يتوجه ما قيل ان
الازل ليس قبلا محدودا يجتمع فيه العدمات وغيرها بل مرجعه الى ان قبل

كل

قبل كل حادث حادث الى غير النهاية وهكذا عدم الحوادث ولا
محذور فيه لان اجتماع العدم الازلي الغير المتناهي في الماضي في زمان
مع عدم تناهي الزمان عندهم مع مثله بالخاء المعجمة سواء كانت الاعدام
متناهية تام لا بديهي ولا ملزم تناهي زمان معين للازل وكذا
ما قيل وان تحقق في الازل عدم الحوادث لكنه عدم كل حادث مقرون
بوجود كل حادث تقدم على ذلك الحادث بما لا تحقق وقت يتحقق
فيه جميع الوجودات ويبقى صرف العدم انتهى وبهذا ظهر انه مدفوع باقرار
ولزوم فهو فساد اخر نشأ من عدم تناهي الحوادث ان جميع المفاسد التي
ذكرنا انما نشأ من الحوادث الى غير النهاية ويمكن ان يقال ايضا ان
الحادث الاول مسبوق بعدم معده وبعدم معد معده وهكذا الى
غير النهاية وعدم المعد البعيد بواسطة اطول امتدادا من عدم المعد
القريب والمعد البعيد واسطة من الطول منهما والمعد الابعد بتلك وسايط
اطول من الثلثة وكلما يمتد سلسلة المعدات تزداد امتدادا الاعدام
اللاحقة للمعدات فلو ذهبت السلسلة الى غير النهاية لزم ان يمتد

العدم اللاحق لا الى نهاية مع ان عدم لاحق مسبوق بوجود العدم واستحالة
ظاهرة وهذا البرهان لطيف قوي لا يرد عليه ما يرد على برهان السلم
لان جميع الاعدام الغير المتناهية جزء للعلة التامة للحادث اليومي
متحققة في الواقع مجتمعة ووجودات المعدات متحققة في الواقع متمايزة
بخلاف برهان السلم لان ارديا د الانفراج مما على سبيل
اللايقف وموقوف على فرض التقاطع في السادس من البرهان الخامس
ما سيجيء في الجواب الثالث للمحقق الدواني من السلك الاول من مسلوك
الحكماء من ان القسمة في الامور المتعاقبة يسلم القسم في الامور المجتمعة
ولي فيه تامل وادمحنا في الامور المجتمعة البراهين الكثيرة في ذيل
برهان للاختصار ولو فصل لزاد على الخمسين وبقي ابهة خفايا
في زوايا ومكامن لطيفة عامضة تركناها مخافة الاطناب الممل
والله سبحانه ولي الهداية والرشاد ومنه العصمة والسداد تنبيهان
الاول اعلم انه بقي هنا مناقشات حد لسر يحزم طالب الحق وخالع
نفسه عن الهوى والوساوس الابليسية من الله تعالى بانتفاء تلك
الاحتمالات والاباء في الجزم بالمطلوب اصلا ولو لاذلك لم يحصل الجزم

لاحد اصلا لانه لما يرى الخطائين العقلاء في مطالبهم الجزمية ويعرف
وجه خطائهم لجوزان يكون عقايده تقريبا لذلك مشتملا على وجوه من الخطاء
لا يعرفه بل ربما يظهر له خطائه في بعض عقايده احيانا ويجوز ان
يكون الجميع كذلك لكنه لا يتامل في عقايده مفصلا يجزم بانتفاء
هذا الاحتمال وغيره من الاحتمالات الواهية ومن هذا القبيل
الجزم في العلوم العادية فانا نعلم جزما ان الجبال الغائبة لم
تنقلب ذهبا او جبالا عالية مدققين وان كان الواجب تعالى
شانه قادرا على كل مقدور فقيام الاحتمال الممكن لا ينافي الجزم
في كل موضع والاداب المقررة في اداب البحث ومن اداب
الجادلين الذين همتهم مقصورة على اسكات الخصم نعم من مارس
هذه الطريقة ربما سنح في ذهنه الشك وصار ملكة بحيث يشك
في الواقع ولم يحصل له الجزم نعوذ بالله منه ولو لم يكن هذه الطريقة
التي شاع بين المتاخرين حد لافلوا راد والجدل فاي شيء يصنعون
اللهم الا ان يقال التفاوت بالقصد والنية وسكتنا في هذه المسئلة
السهيل لانه الف للقلوب واجمع للقبول واقطع للعذر ومن رائنا

الشفاعة انشاء الله تعالى فان المقصود ليس الا ظهور الحق وكثير مما سلف
يطمئن اليه المنصف **التنزيل الثاني** قال بعض المحققين ان
الامور الغير المتناهية مطلقا يستلزم الامور الغير المتناهية المرتبة
ويلزم منه تناهي النفوس وحدوثها على بعض الوجوه كما سلف
بيانه ان المجموع متوقف على المجموع اذا اسقط منه وذلك المجموع
على مجموع اقل منه بواحد وهكذا الى غير النهاية فيجري التطبيق
والتطابق بين تلك المجموعات الغير المتناهية اذ هي امور موجوده
مترتبة فان قلت اللازم تناهي المجموعات ولا يلزم تناهي احاد
المجموع الاول كيف وكل منها مشتمل على احاد غير متناهية قلت بل
يلزم تناهي احاد المجموع الاول ضرورة انه على فرض تناهي المجموعات
ينتهي بعد اسقاط الاحاد المتناهية التي هي عدة المجموعات المتناهية
الى مجموع هو الاثنان فصاعدا لا يزيد على ذلك الا بعدد ومتناه هو عدة
المجموعات انتهى واعترض عليه بوجهين الاول انه لا يلزم من توقف امر
على احاد ان يتوقف عليه ايضا اذا اعتبرت مجموعة الا ترى ان الجسم
يتوقف على كل واحد من الهيولى والصورة ولا يتوقف على مجموعهما لانه

عين الجسم فالمجموع بدون الواحد اعتباري ثم ان كان موجودا فلا
توقف عليه واعلم ان لنا هنا مطلبان الاول ان تلك المجموعات
موجودة في الواقع من غير تعمل العقل وهو ظاهر كيف ووجود الكل بعد
جميع اجزائه ضروري وعليه بناء بعض براهين اثبات الواجب الثاني
انه هل بين هذه المجموعات توقف ام لا وادعى بعضهم فيه الضرورة
ويتوجه عليه منع بعلم حمار ولو لم يكن بينها توقف فهل يجري فيها
البرهان الحق الجريان لان المعتبر كون الامور الواقعة في المراتب العدد
مترتبة بوجه ما وهذه المجموعات كذلك اذا اخذت من حيث انها
كثيرة واحاد فالمجموع الاول مثلا يتوقف على المجموع الثاني لا من حيث
انه امر واحد بل من حيث انه امور كثيرة كل واحد منها يتوقف عليه المجموع
الاول فكل مجموع له جهتان جهة وحدة وهو بهذا الاعتبار واحد من
المراتب يجري فيها التطبيق وجهة كثرة وبهذا الاعتبار يتوقف
على ما تقدم من المجموعات وتوقف الكل على الجملة التي اسقط منها واحد
ضروري لان للجملة جزءا آخر وهو الواحد الساقط لا يتصور عيشه للكل
ولو سلمنا انه ليس بين المجموعات توقف اصلا فلنا ان نحصل بين المجموعات

ترتب اخر وهو الترتيب بحسب الاكثرية والاقلية فان كل جملة اقل
مما يليه بواحد ومما يلى يليه باثنين وهكذا فاذا جعل المجموع الاول
اول المجموعات بحسب الاكثرية كان الثانى ثانية والثالث ثالثة بحسب
نفس الامر كما لا يخفى ويجرى فيها البرهان فان قلت لسلسلة المجموعات
نهاية بحسب القلة وهو المجموع المركب من اثنين فاى فايدة فى اجراء
البرهان الذى غايته اثبات النهاية للسلسلة قلت اذا ثبت ان
للسلسلة نهاية وانه محصور بين احاديين احدهما الجملة الاقل من الجميع والآخر
من الجملة الاكثر من الجميع فهو محال ولزوم محالات متعددة مما يوكد المطلب
لما يضعفه الوجه الثانى من الاعتراض ان اراد ان بعضها منها متقدم
بالتقدم على بعض اخر فسلم اذ المجموع بلا واحد معين كلى يتصور اعتباره على
انحاء كثيرة فلم تكن لتلك السلسلة محل معين وان اراد انه يستلزم
الامور الغير المتناهية المترتبة المنتزعة من احاد السلسلة فلم لكن لا نسلم
تناهى السلسلة اذ لا يتعين ان يكون النقصان من جانب السلسلة الا
ترى ان السلسلة الغير المتناهية احاديها الوفا اكثر من التى احاديها
احادا مع عدم تناهيها والجواب باختيار الشق الاول قول المجموع بلا

واحد معنى كلى آه قلنا كل من هذه الاحاد الكثيرة يكفينا فى الغلط وكل
منها موجود فى الواقع فغاية ما لزم ان تتعدد مسالك التطبيق وتتكثر
مجارى الانطباق ويلزم الخلف على كل تقدير منها وهو مؤكد للمطلوب المستدل
به التحقيق ايضا بان النفوس الناطقة فيها مترتب باعتبار حدوثها
وايضا تعلق الآن متوقف على هذه المتوقف على نفس الآن المعد لافادة
هذه ففيها مترتب بالطبع والحق عدم الاول ولا بدع مترتب حدوثها الجواز
ان يحدث جملة منها فى زمان وجملة اقل او اكثر فى زمان اخر ورد بانه على
تقدير قدمها بالنوع كما هو مذهبهم يوجد لا محالة سلسلة منها غير متناهية
مترتبة فى اللاوث فيجرى البرهان ولا يفيد مقارنة جملة اخرى بل سلسلة اخرى
لاحاد تلك السلسلة وثانيا انها اذا اتصفت بترتب بحسب ازمنة حدوثها
لم يكن مجتمعة بهذا الاعتبار فلا يكون مجتمعة الاحاد من هذه الحيثية ورد
بان احاد السلسلة مجتمعة ولها مترتب باعتبار ما فحرر فيها البرهان
اذ يكفى كونها اذا اوصاف يقتضى انطباق كل منها على تاليه من السلسلة
الاخرى على الاساق وهو حاصل منها فانا نقول الجملة الموجودة منها
اليوم مشتملة على جميع الحوادث السابقة فينطبق احاديا على جميع احاد السلسلة

الاخرى كل لتطيره وفائدة الترتيب تحقق التطير للاحاد والانطباق
الواقع من عرتعل للعقل التطير عا التطير بذا كله على تقدير اشتراط
الاجتماع والحق انه ليس شرط وانت خبير بانما يلزم من هذه الادلة
حدوث النفس الشخصي بالنوع ايضا على القائلين بحدوثها حدوث
البدن واما على القائلين بجواز تعدد مها عا الابدان فلا واما اثبات التناهي
فهو تام على الفريقين لوجوب تعلق كل نفس بعين عندهم وان جاز تعدد مها
عا البدن فحصل الترتيب بعد التعلق بالبدن واعلم ان بعد اثبات
تناهي الابدان مجتمعة ومتعاقبة اما مجتمعة فلتناهي الابعاد ولاستحالة
غير المتناهي المجتمع آنا ما واما المتعاقبة فلانقطاع الزمان واستحالة
الغير المتناهي المتعاقب عا مامر وبعد اثبات تناهي الابدان ثبت
تناهي النفوس ايضا من هذه الجهة لوجوب تعلق كل نفس بعين عندهم
فوقا بين النفس والعقل فوجب تساوي عدد الابدان والنفوس كما
اعلم ان بعد ثبوت حدوث الابدان شخصا ونوعا يتم حدوث
النفوس ايضا كذلك عا القائلين بحدوثها حدوث البدن نعم يعسر اثبات
حدوث النفس عا الافلاطونين القائلين بوجودها قبل الابدان من هذه

الطرق

الطرق واما العقل فقد اثبتنا في موضعه ان ليس بموجود اصلا فلا حاجة
الى التكلم في حدوثه وقدمه عا ان القديم عندهم مخصوص بالذات والزمان
والقول بالقدم الزماني خرق صريح والقدم الزماني ايضا محال لانقطاع
الزمان وعدم وجود تحت الزمان عندهم اللهم الا ان يتبع امعنى
ثالث للقدم وتصوير مخ ثالث عسر او غير ممكن كما هو مخالف في اثبات
المطلوب عا العموم هو النقل والادلة العقلية المستنبطة من النقل المطلب
الثاني في نفي شكوك الفلاسفة والجواب عنها واعلم ان هذه المسئلة من اصول
الملة عند المسلمين حتى انها لو توقف جالينوس فيها اخرجوه من اسم الفلسفة
كما نقل الاول انا اذا لاحظنا الواجب تعالى شانه من طرف وجميع ما عداه
بحيث لا يبقى عندنا شيء من طرف آخر فاما ان يكون الواجب تعالى علة تامة
للشيء ما او لا وبعبارة اخرى جميع ما يمكن من وجود شيء ما اما واجب تعالى
او لا وعلى الاول يكون ذلك الشيء معه ازليا لان الازل لا يتخلف
المعلول عن العلة التامة وعلى الثاني نستجير بوجود شيء ما ابدا لاستحالة التغير
في ذاته تعالى وهذه الشبهة بهذا التقرير اقوى شكوكهم والجواب عنها من وجوه
الوجه الاول ما مر الاشارة اليه وهو المنع من لزوم التخلف عن العلة التامة

والمنع من لزوم الترجيح بلا مرجح الذي هو منشأ امتناع تخلف المعلول عن
العلة التامة وانما يتصور التخلف لو كان العلة زمانية ووجد العلة
في زمان ولم يجد المعلول موجودا في ذلك الزمان وهنا لعل العلة والمعلول كلاهما
لا يكونان زمانيين اما العلة فقد مر واما المعلول فلما تقدم في الاقسام الاول
وهناك لم يوجد زمان ورمانى اصلا ولا شئ الا الواحد القهار وما بجملته اذا
كان العلة والمعلول كلاهما زمانيين يجب ان يجمعهما ان او زمان والا فلا
ونظيره التخلف المكاني فانه لو كانا مكانيين يتصور الاجتماع والافتراق
والمماسة واللامماسة واما اذا لم يكن احدهما او كلاهما مكانيين لم يتصور امثال
هذه الامور وكذا انما يتصور الترجيح بلا مرجح اذا تحقق زمان وقع
امر فيه جزافا من دون جزاف وصدر المعلول من العلة مرة ولم يصدر مرة
اخرى وقبل خلق العالم الزمان والزمانيات معدوم مطلق وفي ظرف
لا يجري فيه امثال هذه الاوهام الكاذبة المحرفة الناشئة من الالفة
والمكان ولعله يذهب الى بعض الاوهام ان العالم لم وجد المكان
الذي فيه الآن ولم يوجد فوقه او تحته او غيرها من الجهات الى
غير ذلك من الاوهام والخيالات الواهية ولعل الواجب جل شانه

مقدس عن امثال هذه الامور والا يبلغ الى كنه عظمته وجلاله عقل عاقل ولا ذهن
ذاهن ولا يحوم حول كبريائه فكر مخلوق وما قيل انا نجزم بان بعض
الامور معدم على بعض وان بعضها مع بعض ولو لم يكن الامتداد كذلك
بل ولو لم يكن فلك وحركة ولا ليل ونهار فهم سلم وبهذا امثل ما يقال في
الكاني انا نجزم بعدم بعض الحدود وعلى البعض بالتقدم والتاخر الوضعي
والرتبي ولو لم يكن جسم ومكان وبه يثبتون البعد الموهوم الغير المتناهي
الذي هو الخلاء والحق ان توهم هذين الامتدادين مركوز في فطرة
الوهم والبرهان يقتضي امتناعها الوجه الثاني ان امكان وجود المعلول
معتبر وهو من شرايط قبول المعلول معتبر للوجود لا من شرايط تاميه
الفاعل في التاثير لكونه من متممات ذات المعلول المفتقر اليه المؤثر
لا في خبر العلة المفتقرة اليها والحرمان يكون بعض انحاء الوجود بالنسبة
الى معدوم واحد ممكنا ذاتا وبعض اخر ممتنعا بالذات وايا كما مر بيانه
مشروحا ومثل هذا لا يستلزم تغيرا اصلا لا من طرف العلة ولا من طرف
المعلول حتى يطلب له سببا بل ابدا هذا النوع من الوجود ممكن وذاك ممتنع
اذا تقرر هذا فنقول لعل الوجه الداعي لا يتعلق الهيئة الممكنة اصلا وقد مر

الاخبار والمولدات العقلية ما يوكده ويسيطهر ما يبد آخر من جواب النقض
على دليلهم وما يجاب به عليهم اثبات ان الممكن يقبل الوجوه الازلى
حتى يتم دليلهم وورد شرط القياد الوجه الثالث انه لو تم دليلهم
لزم قدم الحوادث اليومية فانا نقول لو كان الواجب تعالى في طرف
وجميع ما عداه بحيث لا يشذ شئ في طرف آخر فاما ان يكون
ذاته تعالى وحده علة تامة لشئ ما او لا يكون وعلى الاول يلزم
قدم شئ ما وعلى الثاني يلزم ان لا يوجد شئ ابدا لم يا خذ الصادر
الاول موه تعالى ونقول الواجب مع الصادر اما ان يكونا علة تامة
لشئ ما عدا هما او لا ويلزم قدم الصادر الثاني وهكذا الى الصادر
الثالث والرابع حتى ينتهي الى الحادث اليومي ولا ينفعهم توسط
الزمان والحركة والاستعدادات لانه متى تحققت العلة التامة بجميع
الامور يجب اجتماع جميع العلة التامة ويلزم اجتماع الزمان والحركة
والاستعدادات قال المحقق الدواني في بحث اعادة المعدوم اذا
اقتضى ذات الشئ في الازل وجوده فيما لا يزال يلزم كونه موجودا
في الاول فيما لا يزال ويلزم اجتماع اجزاء الزمان انتهى وتفصيله

اذا اخذنا من العلة الاولى ثم لاحظنا الاشياء على سبيل التنازل فلا
بد ان ينتهي بوسط الاحاد الى الزمان والحركة لانها من جملة الممكنات
فلا بد ان يكون لها سلسلة العلولات ولا شك ان كل مرتبة منها علة تامة
للاحقها وقديمة عندهم فعلل الزمان والحركة تامة مستقلة بلا مشاركة
حادث اصلا فيلزم انقطاعها وانقطاع اجزائها وقدم جميع الحوادث
لان العلة اذا كانت علة تامة يجب اجزائها فقط واما اذا لم تكن بل تكون
علة لجزء منها ثم يكون ذلك الجزء مع جزء آخر وهكذا فلان ذلك
الجزء وان كان قصيرا جدا فهو قابل للقسمة الى اجزاء بعضها متقدم
وبعضها متاخر فيلزم انقطاع اجزاء هذا الجزء ويلزم من انقطاع اجزاء
هذا الجزء انقطاع اجزاء الجزء الذي يليه وهكذا وانت خبير بان الاخذ
من الحادث اليومي على سبيل التصاعد القول بان كل سابق معد
للاحق الى غير النهاية مدة ليس بمحض وتمسك بعضهم لدفع هذا الاشكال
بالحركة التوسطية والان السيال فيها ذات جهتين الاستمرار والتجدد
فمن جهة الاستمرار صدرت عن القديم ومن جهة التجدد صارت واسطتين
في صدور الحادث عن القديم وفيه انه لو تم هذا لزم امكان حدوث جميع اجزاء

العالم بهذا الوجه فلا يلزم التقدم الشخصي في شيء من اجزاء العالم وهو خلاف
مذهبهم مع انه لنا ان ننقل الكلام الى جملة التجدد فان كانت موجودة
في الواقع فيعود الكلام السابق بعينه واذا لم تكن موجودة فلا يكون
ان بعيد واسطة وقال غزالي واجابهم ان هذه الحركة مبدأ للحوادث
اما من حيث انها مستمرة او من حيث انها متجددة فان كان من حيث
انها مستمرة فكيف صدر من مستمر فنشأ به الاجزاء شيء في بعض الاحوال
دون بعض وان كانت من حيث انها متجددة فالسبب يتجدد ايضا فنحتاج
الى سبب آخر ويتسلسل واعترض عليه بان هذا التسلسل عندهم جايز لعدم وجوب
اجتماع الاحاد هنا وقال المحقق الدواني في دفع ان الحدوث عبارة عن
انقضاء شيء وحدوث شيء آخر فاذا عدم جزء من الحركة فلا بد له من علة
حادثة وتلك العلة اما امر موجود او عدم امر موجود او بعضها موجود وبعضها
عدم امر موجود وعلى الاول ينقل الكلام الى علة ذلك الامر حتى يلزم
التسلسل في الامور الموجودة المجتمعة المترتبة وعلى الثاني فيكون ذلك
العدم عدم جزء من اجزاء علة وجوده ضرورة ان ما لا يكون وجوده
علة لوجود امر لا يكون عدمه علة لعدمه فيلزم التسلسل في الموجودات التي

هذه الاعدام لها وعلى الثالث لا بد ان يكون احد التسلسلين من الامور
الموجودة وتلك الاعدام او كلاهما غير متناه وعلى الوجهين يلزم التسلسل
في الامور الموجودة المترتبة المجتمعة والحاصل انه يلزم التسلسل في الامور الموجودة
المترتبة المجتمعة اما في حال وجود السابق او حال عدمه اللاحق لان
عدمه ان كان بسبب امر موجود او عدمه بسبب يستلزم حدوث امر موجود كعدم
عدم المانع المستلزم لوجود المانع يلزم التسلسل في الموجودات المترتبة
المجتمعة الحادثة في حال عدمه وان كان بسبب عدم امر موجود لا يستلزم امرا
موجودا يلزم التسلسل المذكور وقت وجود ذلك الحادث وقس عليه حال الشق
الثالث فان قلت على تقدير ان يكون عدم كل جزء مستندا الى عدم
المانع المستلزم لوجود المانع لا يلزم الترتيب بين تلك الموانع
حتى يلزم التسلسل المستحيل بل لا يلزم اجتماع تلك الموانع في الوجود
ايضا لجواز ان يكون حدوثها ولو في آن كافيا في انتفاء ما بقي
عنه قلت تلك الموانع متعاقبة في الحدوث فان اجتمعت في الوجود
لزم التسلسل المستحيل لان احادا مترتبة في الحدوث بحسب الزمان عدم
ترتبها بحسب الذات كما لا يخفى على ذي فطرة سليمة فانا نأخذ السلسلة المبتدأة

من الحادث بالامس ونطبقها على السلسلة المبتداة من الحادث في اليوم
والسوق البرزن وان الجميع في الوجود سقل الكلام الى علة عدمها حتى
يلزم التسلسل في الموجودات الحادثة وقت عدمها او وقت وجودها
فان علة عدم كل مانع اما عدم المانع فيستلزم لوجود المانع او
عدم جزء من اجزاء علته وعلى الاول يلزم وجود الموانع المترتبة في
الحدوث الغير المتناهية وعلى الثاني يلزم ان يكون تحقق ذلك المانع
موقوفا على امور موجودة غير متناهية مترتبة فيلزم التسلسل في اسباب
وجوده انتهى وانت خبير بانه على سبيل المناقشة مع الحكماء والا فقد
بنا مستوفى وبين هوتس البعض بعض الوجوه التي ذكرنا ان التسلسل مطلقا
محال سواء كانت متعاقبة او مجتمعة فظهر انه لا مخلص للحكماء الا الالتزام
ان امكان نحو الوجود معتبر في جانب المعلول ولا يفرغ تامية العلة قبل
استمال الوجود الغير القار على الزمان لم يلزم اجتماع اجزائه وصار
واسطة بين العلة التامة والمعلول الحادث وهو بعينه الجواب عن اصل
الدليل كما مر الحاصل انهم باي وجه يسندون الحادث الى القديم
قلنا ان نسند جميع العالم الى الواجب تعالى بلا فرق الوجه الرابع ابطال

القسم الامور المتعاقبة الذي هو لازم هذا الدليل وقد مر مرارا وذلك
اما على سبيل المعارضة والنقض وقد ذكر المحقق الدواني عن هذا الدليل اجوبة
تركنا بعضها لانه ساقط عن هذا التقرير وبعضها ضعيف واما التي لها قوة
فمنها انه لو جعل الامر الحادث معد الوجود اللاحق في جميع اجزاء العالم
على سبيل التسلسل في الامور المتعاقبة على نحو ما ذكر موانع المعدات الرابطة بين القديم
والحادث لم يلزم تحقق قديم بالشخص بل القدر المشترك بين الجميع لوجوده
وربما تحقق قدر مشترك بين الجميع فجاز ان يشترك كل جملة منها لانه في ذات
ولا غرض وفيه ان الحوادث الغير المتناهية لا ينتظم الا بحركة سرمدية
فيلزم قدم الجسم المتحرك بهذه الحركة وبالجملة قدم المتحرك بتلك الحركة سواء
كان جسما او غيره دعوى من غير برهان وكذا دعوى كون المعدات لا بد ان
ينتهي الى مادة قديمة بالصور المتعاقبة الواردة عليها قال وذهب بعض المحدثين
المتاخرين بان فرد من افراد العالم لا يزال موجودا على سبيل التعاقب
وقد رايت في بعض تصانيفه انه تمسك بهذا القول في العرش قول لعل
هذا الجواب الزامي للفلاسفة والا فهو باطل من الوجوه العقلية والاخبار
الدال على ان العرش المتناهي محال مطلقا والاخبار الدال على ان تعالى كان

ولم يكن موثرا لان على تقدير القسم دايما معه تعالى شئ ومخالف لازم لسبب
هذا المحذور من استحالة القسم مطلقا وان القسم في المتعاقبة يستلزم
القسم في المجتمعة وادعاء عدم الاشتراك في العرضي مكابرة مع ان الزام
الاشتراك في العرض لا فساد فيه لما مر لانه لا يلزم من وجود ما هو عرضي
له وجود الطبيعة الكلية المعروضة ويمكن القدح ايضا في قولهم بامتناع
العدم اللاحق على الزمان ووجوب كونه مقدارا لحركة واحدة شخصية
بل لجوزان يكون مثلا افلاكا غير متناهية يوجد عند اعدام كل فلك
اخر ابدا ومنها اختيار انه لم يكن جميع ما لا بد منه في وجوده مختصا في
الازل اذ من جملة تعلق الارادة بوجوده في الازل ولم يتعلق
الارادة بوجوده في الازل بل بوجوده فيما لا يزال من الاوقات
الاتية لكنه معلوم ولا يردان التعلق الازلي بوجوده اما ان يكون
متمما للعلة اولا وعلى الاول يلزم وجوده في الازل لامتناع
التخلف وعلى الثاني يحتاج المعلول الى امر اخر سوى هذا التعلق وهو
خلاف المفروض على انا ننقل الكلام الى ذلك الامر لانا نقول القدرة
توثر عندنا مع الارادة وقد تعلقت الارادة بوجوده في وقت

معين فلا يوجد الا فيه فان قيل لا بد من اختيار احد شقي الترديد الذي
اوردناه قلنا ان ارادته متم للعلة ووجوده فيما لا يزال فنختار انه كذلك
ولا يلزم ازليته ولا احتياجه الى امر اخر لكان الفاعل المختار اذا اراد
ايجاد جسم على صفة معينة كالطول مثلا او القصر يوجد المعلول بهذه الصفة
فكذا هنا لما تقدم ان تعلق ارادة الفاعل المختار بوجوده الحادث لا يتصور
الا كونه حادثا والحاصل ان المعلول انما يوجد بارادة الفاعل المختار على الوجه
الذي تعلق ارادته سواء كان مقارنا لوجوده او متاخرا عنه وقد يقال
الازل فوق الزمان ومعنى كون الرب ازليا ان يكون سابقا على
الزمان فالواجب تعالى لما كان متعاليا عن الزمان لا يوصف بكونه
في الزمان كما لا يوصف بكونه في المكان فلا شئ غيره في الازل وانما
يوجد ما يوجد على حسب ما تعلقت به الارادة الازلية من تخصيصها باوقاتها
واماكنها او الزمان من جملة الممكنات وقد تعلق الارادة الالهية
المتناهي المتعلقة ما عليه الزمان لانه متغير لا يبقى زمانان حتى يقال انه
متقدم على غيره بالزمان فان قيل الشبهة في ان الارادة القديمة
بذاتها ليست كافية في وجود الممكن وعلى فرض ان يكون كافية يلزم قدم الممكن فلا

بدمن تعلقها وح لايخ هذا التعلق من ان يكون حادثا او قديما وعلى الاول
يلزم التسلسل لانا ننقل الكلام الى سبب هذا التعلق حتى يلزم التسلسل وعلى الثاني
يلزم قدم الممكن فقد اجيب عنه بان التعلق امر عدمي فلا يحتاج الى مخصص
بوقت دون وقت ولئن سلم فالتسلسل في الامور الاعتبارية وهي التعلقات
غير ممتنع وانت تعلم ان اختصاص كل صفة سواء كانت وجودية او عدمية
بوقت يحتاج الى مخصص بالبديهة واما حديث التسلسل في التعلقات بان يكون
مخصص الارادة بذلك الوقت تعلق الارادة بتعلق الارادة في ذلك
الوقت وهكذا حتى يكون ارادة وجود الممكن في ذلك الوقت لانه اذا اراد
وجوده في ذلك الوقت وهكذا فيتسلسل تعلقات الارادة من جانب
وينتهي من جانب الاخر الى ارادة ذلك الممكن وح يكون الحال كما يقول
به الفلاسفة من تعاقب الاستعدادات الغير المتناهية حتى ينتهي الى
الاستعداد القريب الذي يلي المعلول فقد قيل عليه انه باطل مع قطع النظر
عن جريان برهان التطبيق فيه لانه يلزم انحصار الغير المتناهي بين
الحاصرين وهما نفس الارادة وتعلقها الذي هو الممكن اقول وانت
تعلم ان لا انحصار هنا اصلا بل ذات الارادة محفوظة في جميع المراتب ويتوارد

عليها تعلقات مترتبة غير متناهية على تعاقب الاستعدادات الغير المتناهية
على المادة فليس الارادة ولا امريه طرف السلسلة كما انه ليست المادة
طرف السلسلة فالقول بالانحصار هنا وهم ظاهر الفساد وان ظهر عن بعض من
يعتد به الا ناما بالاعتنا واستهى وانت تعلم ان مراد هذا القايل ان في
ارادة الارادة اضافة الارادة مرة واحدة وفي ارادة ارادة الارادة
الاضافة مرتان وفيما اذا اريد الارادة اربع مرات فالاضافة ثلث مرات
وهكذا وفي كل جملة فالارادات محصورة بين الارادة الاولية المفروضة
المضافة وبين الارادة الاخيرة التي هي مضاف اليها الخ وهي التي تلي
المعلول وانت اذا تاملت فيما ذكرنا بقا ظهر لك قوة هذا الجواب وسقوط
المناقشات الممتوجهة عليه وان التسلسل مطلقا محال تدبر الشك الثاني
١٤ اورد الشيخ في الشفا قال ان العقل الصريح الذي لم يكدر يشهد ان الذات
الواحدة اذا كانت بمنجميع جهاتها كما كانت في كان لا يوجد عنها قبل شيء
وبعد شيء الآن كذلك فالان ايضا لا يوجد شيء فاذا صار الان يوجد عنها شيء
فقد حدث في الذات قصد او ارادة او طبع او قدرة وتمكن او شيء ما سبب
بها لم يكن ثم قال فاذن الحادث الاول على هذا القول شيء في ذاته

شيئا لكنه وكيف يمكن ان يحدث ذاته شيء وهو لم يحدث وقد بان ان
واجب الوجود بذاته واحد افترى ان ذلك عنى الحادث منه فيكون ليست
الذات المطلوبة بانا نطلب السبب الموجب لخروج الممكن الاول الى الفعل او هي عن
وجود آخر وقد قبل ان الواجب واحد وعالم ان كان عن علة اخرى فهي
العلة الاولى والكلام فيه ثانيا ثم انه كيف يتصور في العدم وقت ليكون
ووقت يكون وبماذا يخالف الوقت ثم قال لم نقول اما ان يكون المراد
بقولنا ايجاد الله ذاته فلم يوجد قبل افتراءه استحال الان اوجد في وقتين او
قدر عليه الان ثم قال وايضا فان الاول بماذا يسبق افعال الحادثة بذاته
او بالزمان ثم قال فان لم يسبق بامر هو ماض للوقت الاول من حدوث
الخلق فهو حادث مع حدوثه وكيف لا يكون سبق على او ضاعهم بامر ما
للوقت الاول من الخلقة وقد كان ولا خلق وكان وخلق وليس كان
ولا خلق ثانيا نهاية عند كونه كان وخلق ولا كونة قبل الخلق ثابت مع كونه
مع الخلق ثم قال فان وجود ذاته وعدم الخلق موصوف بانه قد كان وليس الان
وكيف قولنا كان معنى معقول دون معقول ثم قال وقد وضع هذا المعنى للخالق
لا عن روية وجوز فيه ان يخلق قبل اي خلق توهم فيه خلقا واذا كانت هكذا كانت

هذه العبارة مقدرة مكتوبة وهذا هو الذي نسميه الزمان اذ تقديره ليس تغيير وضع وآيات
بل ما يدل عليه كان ويكون عارض لهذه غير قاره والهيولى الغير القاره هي الحركة فاذا
تحققت علمت ان الاول تعالى انما سبق الخلق عندهم ليس سبقا مطلقا بل
سبقا زمانيا مع حركة وجسم وهو لا آه المعطلة الذي عطلوا الله عز وجل عنه فطلا يخلوا
اما ان يسلموا ان الله كان قادرا قبل ان يخلق الخلق جسما ذا حركات تقدير
اوقاته وازمنته ينتهي الى وقت خلق العالم او يبقى مع خلق العالم ويكون
له الى وقت خلق العالم اوقات وازمنة محدودة اولم يكن للخالق ذلك
وهذا الثالث باطل يوجب انتقال الخالق من العجز الى القدرة انتقال المخلوقات
من الامتناع الى الامكان بالعلة والمعلول الاول يعلم عليهم فيبقى فيقال لا
يخلوا اما ان يكون كان يمكن ان يخلق الخالق جسما غير ذلك الجسم الذي
ينتهي الى خلق العالم عدة وحركات اكثر او لا يمكن ومحال ان لا يمكن
لما بينا فان امكن قلنا ان يمكن خلق مع خلق ذلك جسم الاول الذي
وزناه قبل ذلك الجسم او انا يكن قبل فان امكن معه فهو محال لانه لا يمكن
ان يكون ابتداء خلقين متساوي الحركة في السرعة فيقع حيث ينتهيان
الى خلق العالم وعدة احدهما اطول وان لم يكن معه بل كان امكانه مبانيا له

متقدما عليه متاخرا عنه تقدرا في حال العدم امكان شئ بصفة ولا امكان
وذلك في حال دون حال ووضع ذلك مقدما ومتاخرا ثم ذلك الى غير
النهاية فقد وضح صدق ما قدمناه من وجود حركة لا بداية لها في الزمان
اما البدء لها من جهة خالقها وهي الحركات السماوية انتهى وقال في الكفاية
نحوه الا انه قال وهو برهان حدلي اذا استقصى قاد الى البرهان ونحن نقول
لما استقصينا النظر وجدنا ما نعاينه منشأ جعل الواجب جل شانه زمانيا
مثل الزمانيات وانت اذا تاملت فيما مر حالك المسلك المستقيم
للحق ظهر لك ان ما ذهب اليه جميع نعم هو تمام مرام المتبحرين لكن خواص الزمانيات
من المتكلمين اما الحكماء فهم ايضا متفقون عنه تعالى خواص الزمان وقد علمنا
عبارتهم فيما سبق وذلك بان يقال لانم ان سبق الواجب تعالى على
العالم سبق زماني بل لا بد ان يكون نسبته تعالى الى الطرفين
كنسبته الى الحال ويمكن ان يمتنع ان يفرض شئ قبل العالم وحركة
ومتحرك بين العالم وبين الخالق تعالى ويجوز ان يكون ايجاد الزمان
قبل العالم والمكان قبل المكان والمتحرك والحركة قبل جميع عالم الممكنات
مستحيلا ولا ينقض منه العقل كل الانقباض وليس ذلك بعجز الواجب تعالى وعدم

قدرته او تغيير في شئ من صفاته بل يجوز ان يجب بعض افراد الوجود
للعالم ذاتيا ويمتنع عليه بعض افراد الوجود وهو الوجود السرمدي ذاتيا ولا يلزم
انقلاب الممتنع الى الممكن بل يجوز ان يكون لمقصور ماهية الامكان عن قبول
الوجود الازلي كما قال الشاعر الفارسي بيت ترجمته از نقاشت نازيبا بهار است
ورنه تشريف تو بر بالاي كس كوتاه نيست وكيف يقبل الممكن الوجود الازلي
الغير المتناهي وقد ظهر لك مما مر من الادلة امتناع وجود الغير المتناهي مطلقا
ثم اعلم ان من نفى الزمان والامتداد الزماني عن ذاته تعالى وتامل فيما
ذهب اليه نفى الزمان عنه تعالى من قوله عليه السلم لم يسبق له حال حالا فيكون اولا
قبل ان يكون احرا وقوله عليه السلم قبل القبل لا قبل ولا بعد له كيف لم
قول الشيخ وكان لا يوجد عنها قبل شئ وهي الآن كذلك فالآن ايضا لا
يوجد شئ اه وكذا قوله فلم يوجد قبل افراده استصلحه الآن وقوله
وليس كان ولا خلق باتا عند كون وخلق بل للخصم ان يلتزم بموجب
الحالين معا ويمنع سبق الاول واما قوله الشبه واذا كانت هذه القبلية
مقدرة محكومة وهو الذي نسميه الزمان اه فلو تم لدل على عروض الزمان والحركة
لله تعالى عن ذلك علوا كبيرا لان التغير فيما لم يزل اعني ما يلزم متحرك

اخره معه تعالى وكيف يصير هذا الدليل المجدل برهانيا مع عدم الزمان عنه تعالى
كما مر الا ان يقال اول كلامه على الجدل واخره يمكن ان يصير برهانيا
ويمكن ان يقال ان الحكماء ايضا يسلمون له تعالى اضافات كثيرة بالنسبة
الى كل حادث من الحوادث اليومية نظرا الى ما تمسك به الشيخ من الاضافات
والزمهم بالزم فهم بان يثبتوا له تعالى هذه الاضافات معا قبل الحوادث
ومع الحوادث على ما هو مقتضى نفي الزمان ويقولوا بعدم تبدل الاضافات
بتبدل الحوادث وكما ان الاشتغال في الامكنة لا يوجب تغير النسبة الى ما
هو مجرد من المكان كذا لا يوجب تغير الحوادث في الزمان تبدل النسبة
الى ما هو فوق الزمان وبين ان يقال ان تغير الاضافات والاعتبارات
لا يستلزم تغيرا في الذات تغيرا يوجب عروض الزمان وعلى التقديرين
لا مطلوب الشيخ ولو سلم امكان فرض الحركات قبل خلق العالم فقول
لعله يمكن حركة قبل حركة وهكذا على سبيل ذهاب الامور اللانهائية ويجوز
ان يشنع خروج الجميع الى الفعل بما مر من الادلة والذي خرج الى الفعل
هو القدر المتناهي منه وهو اول خلق العالم ولو صح ما ذكره لانتقض
الدليل بالابعاد المكانية الثابتة فانه يمكن فرض اجسام وحركات غير

الجسم

الجسم الذي هو اخر الاجسام ويسمونه بالمحدد والجهات ونسوق الدليل
حتى يلزم عدم التناهي في الابعاد المكانية مع انهم لا يقولون به والجواب
الجواب ويظهر من التامل في الاجوبة التي مر بعضها اخرى عن قول الشيخ
تركنا لظهورها **الفصل الثالث** قال الشيخ في التعليقات في تقرير الدليل
الاخير من الشفا تعليق ان فرضنا مبدا الخلق العالم على ما نقوله المعتزلة
لزم محال فانهم يفرضون شيئا قبل وذلك الشيء يمكن فيه حركات تخيلية وهو
انما يصح امكان وقوع التقدير فيها وامكان وقوع التقدير هو الزمان
فيكون قبل الزمان زمان تعليق لو لم يكن الزمان لما امكن فرض وجود
حركات تخيلية لكن فرض وجود الحركات التخيلية ممكن فالمتقدم بطرف اقول
امكان فرض الحركات لو تم يستلزم امكان وجود الزمان لا وجوده بالفعل
بل امكان وجوده يستلزم اللاتناهي بمعنى لا يقف وهو غير مستلزم لوجوده
ثم قال تعليق اذا كان الزمان موجودا كانت الاجسام موجودة اقول
هذا ايضا مما لا يجوز ان يكون منشا من بقاء موجودا ويكون متقدما حركة
فكرية للنفس مثلا ولو توقف الحركة الفكرية على الزمان وجسم غير ثابت على ان
الزمان ليس بموجود عند اكثرهم ثم قال تعليق اذا امكن فرض الحركات التخيلية

وجب الامكان بذا الفرض وجود الزمان ومع وجود الزمان وجود
الحركة ومع وجود الحركة وجود الاجسام فالاجسام لا محالة موجودة مع
بذا الفرض وعلى بذه الجملة فلا بد من اعتبار الزمان فان التقدم
والتاخر في الحركات يقتضي وجود الزمان اقول امكان وجود الحركة
قبل العالم كما مر منقوض بامكان فرضها خلف المحدد للجهات فيلزم
وجود بعد وفضاء هناك ويتوجه على غيرهما كما مر ثم قال تعليق قوله في
حال دون حال ووقع ذلك متقدما او متاخرا يشير به الى الزمان
تعليق جوهر الفلك لانه دخل عليه الحركة وانما الحركة حالة طارية بعد تحقق
جوهره فلا تؤدي به الحركة الى الفساد كما تودي بالاشياء التي في الحركة
وهي الاشياء الكائنة الفاسدة ولذلك قيل ان الفلك في الحركة لا في
الحركة ومع الزمان لا في الزمان تعليق الماضي بذاته بما لا زمان والماضي
بالزمان بما هو الحركة وما في الحركة ومعها اي ما يكون سيالة متغيرة تعليق
متى فرضت الحركة حادثة كان الشيء الذي سبقها ليس لاشيء مطلقا
لانه لا يمنع من ان يكون في قدرة الله تعالى ايجاد حركات في ذلك
العدم الذي يقولونه فان فرضنا وجود عشرين حركة ينتهي مع بدايتها الاولى

معراج الخیال تجلی وغیره منظومات

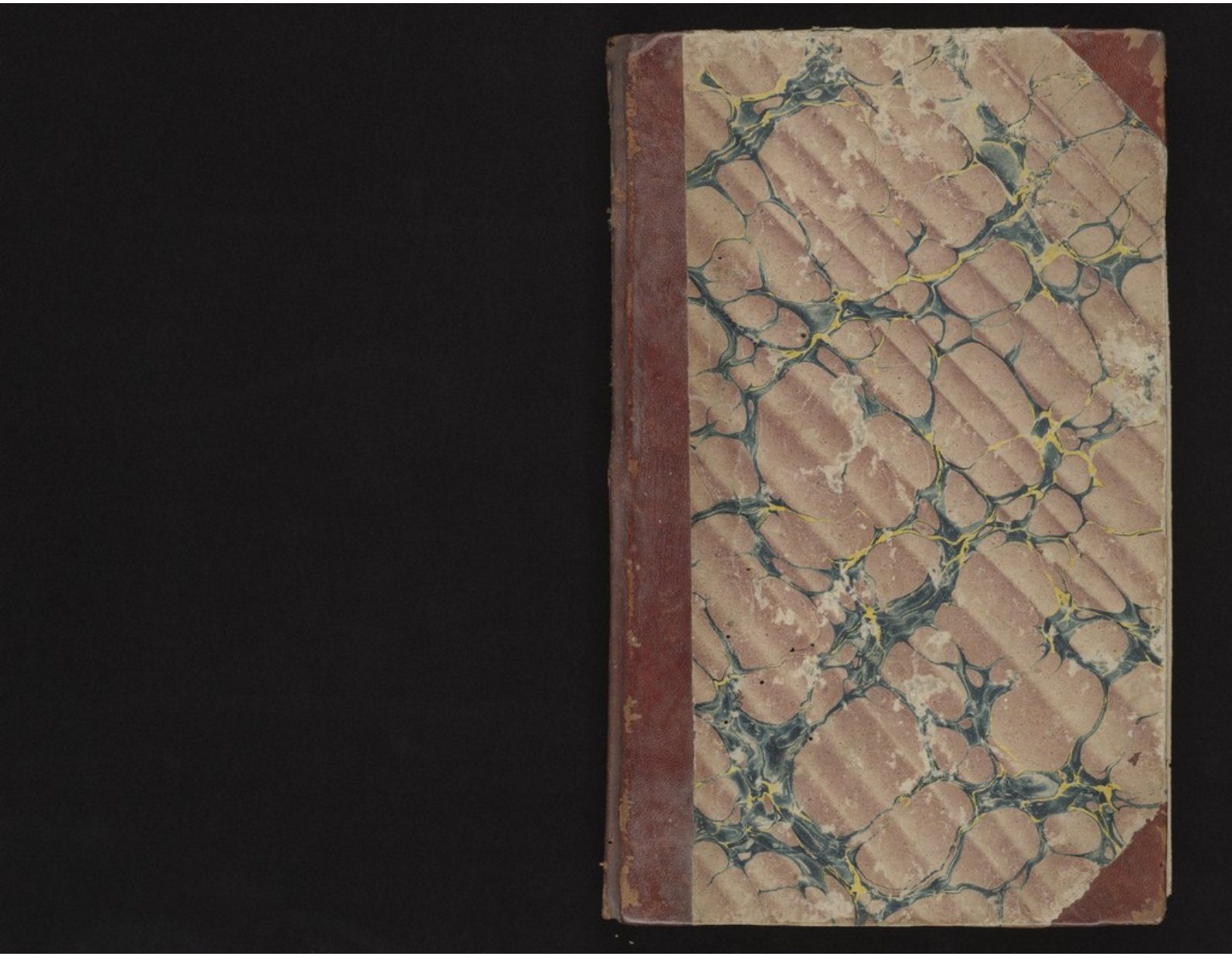

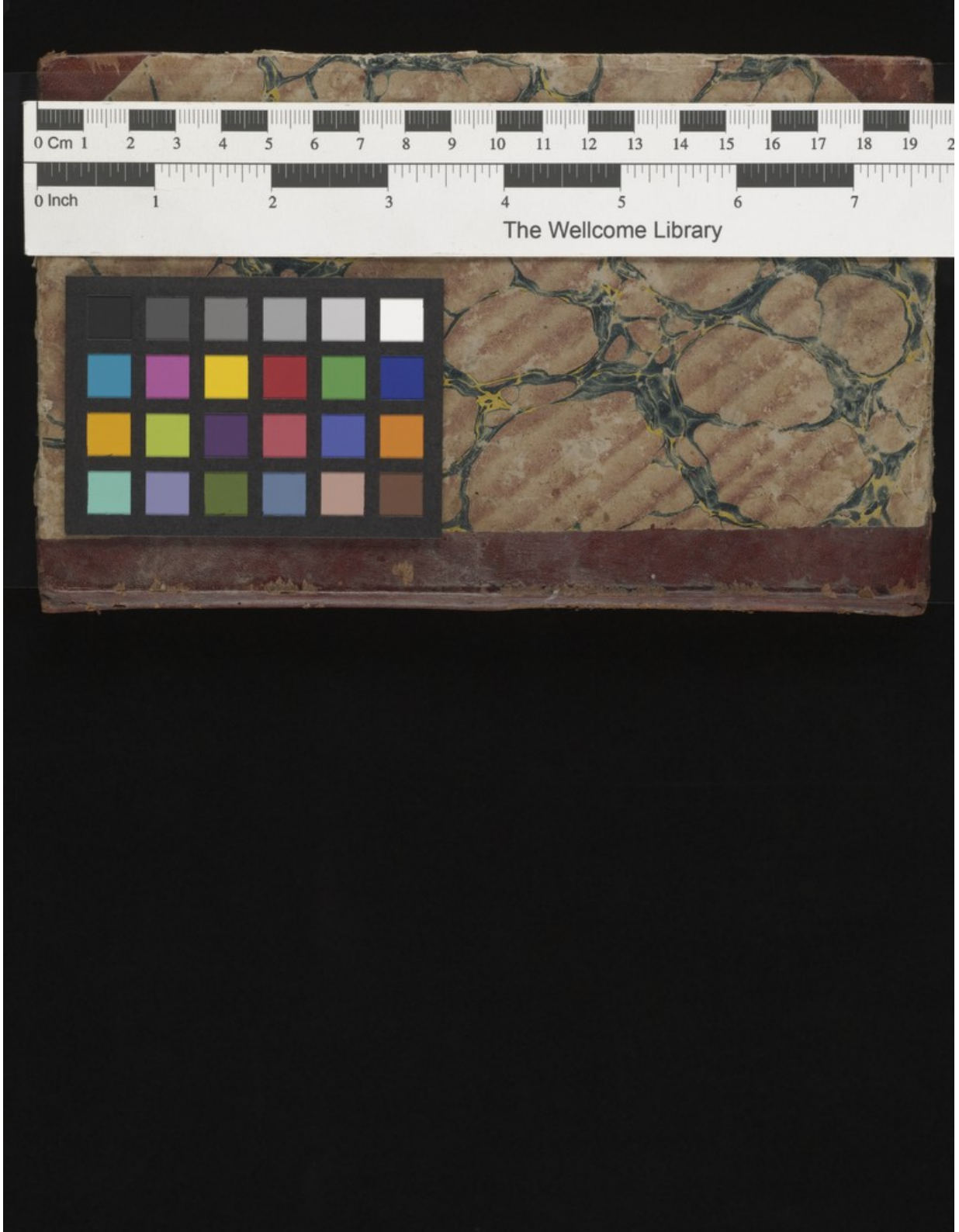
0 Cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19
0 Inch 1 2 3 4 5 6 7
The Wellcome Library